مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية
المجلد 40 العدد 2 (2024): 213-262

Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences
Vo. 40 No.2 (2024): 213-262

دراسة مقارنة للتعليم المنزلي على المستوى الفرانكوفوني بين فرنسا وكيبيك وإمكانية الإفادة منها في الجمهورية العربية السورية

د. رنا خالد الزين [1]

[1]مدرسة في قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة دمشق، اختصاص اتجاهات تربوية معاصرة

rana.alzaben@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على واقع التعليم المنزلي كاتجاه تربوي بديل على المستوى الفرانكوفوني في كل من فرنسا وكيبيك للإفادة منه في الجمهورية العربية السورية. ولتحقيق ذلك اعتمد البحث على المنهج المقارن حيث تم عرض الأساس النظري للتعليم المنزلي، ثم وصف واقع التعليم المنزلي على المستوى الفرانكوفوني في كل من فرنسا وكيبيك، بدءاً من النشأة وصولاً إلى الواقع الحالي، ثم عرض التحليل المقارن للتعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك، وأخيراً تقديم مقترحات لتطبيق التعليم المنزلي في سورية في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة المقارنة. ومن أهم نتائج البحث : اهتمام كل من فرنسا وكيبيك بالتعليم المنزلي وتبنيه كاتجاه تربوي بديل، حيث وضع في كل منهما القوانين واللوائح الناظمة التي على كل أسرة اختارت التعليم المنزلي لأطفالها الالتزام بها، فحددا سن بداية ونهاية التعليم المنزلي، وأسباب اختياره، وخطوات التسجيل فيه وكيفية خضوعه للمراقبة والإشراف والتقييم، بالإضافة إلى توضيح أنواع الدعم والمساعدة المقدمة لهؤلاء الأطفال، وانتهى البحث بوضع مقترحات لتطبيق التعليم المنزلي في سورية.

الكلمات المفتاحية: التعليم المنزلي.

تاريخ الإيداع: 2023/7/25
تاريخ القبول: 2023/10/5

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-6390 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

A Comparative Study of Homeschooling at the Francophone Level between France and Quebec and the Possibility of Benefiting from it in the Syrian Arab Republic

Dr. Rana Khaled AL- Zaben[1]

[1] Lecturer in the Department of Comparative Education, Faculty of Education, Damascus University, specialty Contemporary Educational Trends. rana.alzaben@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:

This research aimed to identify the reality of homeschooling as an alternative educational trend at the Francophone level in both France and Quebec in order to benefit from this trend in the Syrian Arab Republic. To achieve this, the reported research relied on a comparative approach, where a theoretical basis for homeschooling was presented, then a description of the reality of homeschooling at the Francophone level in both France and Quebec, starting from the beginning through to the current situation. Thereafter, a comparative analysis of homeschooling in both France and Quebec was presented, and finally proposals were suggested for the application of homeschooling in Syria in the light of the results of this comparative study. Among the most important results of this research were: the interest of France and Quebec in homeschooling and adopting this trend as an alternative educational direction, as both of them put the laws and regulations that every family must be committed to it when choosing homeschooling for its children, which are: identifying the age of the beginning and end of homeschooling, the reasons for choosing it, and finally the steps for registration in the homeschooling and how this system will be subjected to monitoring, supervision and evaluation, in addition to clarifying the types of support and assistance provided to these children, and the research ended with suggested proposals for the application of homeschooling in Syria.

Key Words: Homeschooling.

Received: 25/7/2023
Accepted: 5/10/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

المقدمة:

يعد التعليم المنزلي اتجاهاً تربوياً معاصراً، تتحقق من خلال تطبيقه حرية التعليم بما يتناسب وإمكانيات الطفل وميوله وبما يتفق مع أهداف المجتمع ويواكب تطوره. فمع تطور العلم وتقدمه من جهة وفهم الطفل من حيث حاجاته وإمكاناته وميوله، ظهرت أنواع جديدة من التعليم التي تسعى لمواكبة هذا التطور وتلبية هذه الاحتياجات. ومنها التعليم المنزلي غير النظامي والذي يعد نمطاً تربوياً بديلاً يحل جزئياً أو كلياً عن التعليم المدرسي النظامي ويكون ذلك بطلب من والدي الطفل وتحت إشرافهما. وقد يكون هذا النوع من التعليم حلاً مناسباً في بعض الحالات، مثل الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعوقين أو الذين يعانون من مشكلات صحية أو جسدية تمنعهم من ارتياد المدرسة النظامية، وخاصة عندما لا تكون المدرسة مهيئة لاستقبالهم ومساعدتهم على التعلم بشكل فعال، كما وقد يعد هذا النوع من التعليم حلاً في حال حدوث بعض الأزمات على الصعيد المحلي سياسية كانت أم طبيعية أم الصحية (مثل جائحة كورونا، Covid-19) والتي تطلب البقاء في المنزل وعدم الاختلاط بالآخرين. ولابدَّ من الإشارة إلى أن حركة" اللامدرسية " أو التعليم المنزلي ليست حديثة العهد فقد ظهرت كحركة فكرية في وقت مبكر وذلك في عام 1964 عندما نشر جون هولت John Holt " كيف يفشل الأطفال"، شاركه في الرأي إيفان إيلتش Ivan Illich في كتابه " مجتمع بلا مدارس " الذي صدر في 1971 وكذلك إيفرت ريمر Everett Reimer وكتابه الذي صدر في نفس العام " المدارس الميتة " بالإضافة إلى غيرهم من المربين الذين أيدوا بشدة فكرة التعليم المنزلي.

وقد أثبتت الدراسات مدى فاعلية التعليم المنزلي ودوره الكبير الذي يتمركز حول شخصية المتعلم والاهتمام بميوله واتجاهاته ودوره في مواكبة المتعلم في العملية التعليمية. فقد تبين أن طلاب التعليم المنزلي أفضل نمواً وأكثر قدرة على التحصيل

العلمي والاستيعاب، مقارنة بذويهم من طلاب التعليم المدرسي التقليدي (بسيوني،2014، 8). ولذلك أصبح هذا النوع من التعليم مطبقاً في الكثير من الدول المتقدمة التي تبنت هذا الاتجاه وجعلته ضمن سياساتها التعليمية ووضعت له قانوناً خاصاً به مثل فرنسا وكيبيك كمحاولة منهما لتلبية رغبة بعض الأولياء في تعليم أبنائهم منزلياً.

أما على الصعيد العربي فلم يطبق بعد ولم يوضع له تشريعات تسمح بممارسته. فقد ذكر نذر(2021–أ) من خلال استطلاع أجراه بهدف تعرف واقع التعليم المنزلي في العالم العربي أن التعليم المنزلي تتم ممارسته بطرق غير قانونية، وقد وجد أن عدد المتعلمين منزلياً كبير لكن دون إعلام من أولياء الأمور بذلك بسبب العواقب التي يمكن أن تنجم عن مخالفة القوانين التّعليميّة، وبالتالي لا يتوفر مسح حقيقي يشمل هؤلاء الأفراد، هذا الواقع يدعو إلى تنظيم مثل هذه الأنماط التّعليميّة المستجدّة عالمياً، والتّي يمكن أن تكون حلاً في تعليم يتناسب مع الظّروف الراهنة، خاصة، وأن حرية اختيار الأهل لطريقة تعليم أطفالهم هو حق مكفول ومحمي بموجب القوانين الدولية.

مشكلة البحث وأسئلته:

في ظل التجديد التربوي السريع الذي يعيشه العالم اليوم، أصبح من الضروري مواكبة هذا التجديد ومحاولة تبني الكثير من الاتجاهات التي قد تساعد في النهوض بالعملية التعليمية والارتقاء بها ومن ضمن هذه الاتجاهات التعليم المنزلي. وقد تكون سورية اليوم، بنظامها التربوي التعليمي، وما عانته وتعانيه اليوم من أزمات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والصحية منها التي تمثلت بانتشار وباء كورونا، والذي بسببه تم فرض قيود صارمة كان منها إغلاق جميع المدارس واللجوء للتعليم عن بعد الأمر الذي جعل التعليم مسؤولية الآباء للحفاظ على استمرارية التعلم المدرسي لأبنائهم، يليها الطبيعية المتمثلة بزلزال شهر شباط 2023 والذي أدى إلى تصدع عدد كبير من المدارس في بعض المدن المتضررة، بحاجة أكثر من غيرها من الدول لتبني هذا الاتجاه.

إضافة إلى المشكلات الأخرى التي يعاني منها النظام التربوي بحد ذاته والتي كانت قبل حدوث الأزمة السورية وتفاقمت معها، فقد وضح السيد (2011) في دراسته عن واقع نظام التعليم السوري، جوانب القصور فيه والتي تتمثل بإخفاق السياسات التربوية الرامية إلى توفير فرص التعليم للجميع في تحقيق أهدافها حتى في مجال التوسع الكمي والتفاوت في نسبة استيعاب البنين والبنات في الصف الأول، كما أشار إلى الفقد التربوي نتيجة إرتفاع نسبة المتسربين عن المدرسة، بالإضافة إلى تخلف المناهج التعليمية عن الاستجابة لمتطلبات التنمية والقصور في مناهج إعداد المعلمين وتدريبهم المستمر(935-964). وبينت دراسة أبو حلاوة وآخرون (2018) أوجه القصور التي يعاني منها نظام التعليم في سورية خلال الأزمة نتيجة فقد هذا القطاع الكثير من المكتسبات المادية، منها تخريب عدد كبير من المدارس، وسرقة المستلزمات التربوية ، وتعثر وتوقف العملية التعليمية في بعض المحافظات، وقد انعكس هذا الفقد على كفاءة التعليم، حيث يعاني اليوم من ضعف التوازن بين التطور الكمي والنوعي، وارتفاع متوسط عدد التلاميذ في الشعبة الصفية الواحدة وارتفاع نسبة التسرب بشكل حاد(1-10). وقد أكدت دراسة عرابي (2018) أيضاً هذه المشكلات والتي في مقدمتها الصفوف المكتظة وارتفاع نسبة التسرب وضعف التأهيل العلمي للمعلم(156-158).

وعلى الرغم من المحاولات الجادة لتحسين التعليم وايجاد حلول إسعافية لأغلب المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي مثل الاهتمام بالتعليم المدمج وتأسيس منصات تربوية الكترونية لمساعدة الطلاب على السير بالعملية التعليمية بيسر وسهولة ومساعدة المعلمين في نفس الوقت على تحسين مهاراتهم التعليمية، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق تغييراً جذرياً في الواقع التعليمي نحو الأفضل. وبناءً على دراسة استطلاعية ومقابلة أجرتها الباحثة مع عينة تضمت 12 من الآباء والمعلمين، تم استطلاع رأيهم بشأن التعليم المنزلي وتشريعه في سورية، اتضح لدى الباحثة أن عدداً كبيراً يفضلون منح الدولة حرية اختيار وتطبيق التعليم المنزلي للأسر التي تود تبنيه لأطفالها في سن الإلزام، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية

التي تضمن للوزارة حسن سير العملية التعليمية لطلاب التعليم المنزلي وذلك من خلال المراقبة الدورية والامتحانات وخاصة في ظل الوضع التعليمي الحالي. علاوة على ذلك، أشارت العينة المشمولة في الدراسة إلى أن التطور التكنولوجي اليوم وتوفر التطبيقات والكتب والملفات التعليمية الإلكترونية على الانترنت تساعد الأسرة على تطبيقه. كما رأى بعض المعلمين أن التعليم المنزلي قد يكون حلاً مناسباً للتخيف من ازدحام التلاميذ داخل الصفوف الدراسية أو للتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين يقطنون في أماكن بعيدة عن المدرسة التي يرتادونها. كما أنها قد تكون حلاً مناسباً للأسر التي اختارت التعليم الخاص لكنها تعاني من تكاليفه الباهظة بالإضافة إلى تكاليف الدروس الخصوصية المرافقة له. يستدعي الأمر التفكير في تبني التعليم المنزلي ووضع تشريعات قانونية له تتوافق مع رؤية الأطراف المعنية وصناع القرار في الدولة السورية، وتستند إلى بعض الخبرات المتقدمة التي تم تطبيقها في هذا الصدد كالخبرة الفرانكوفونية في كل من فرنسا وكيبيك. بناءً على ما سبق ونظراً لعدم وجود دراسات محلية –على حد علم الباحثة– التي تحدثت عن كيفية تطبيق التعليم المنزلي في سورية في ضوء بعض التجارب، جاء موضوع هذا البحث الذي تتحدد مشكلته بالسؤال الرئيس الآتي:

ما واقع التعليم المنزلي كاتجاه تربوي بديل على المستوى الفرانكوفوني في كل من فرنسا وكيبيك وكيف يمكن الإفادة منه في الجمهورية العربية السورية ؟ ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة التالية :

1- ما هي نشأة حركة التعليم المنزلي الحديث وما هي أسبابه ومزاياه وما هي عيوبه ؟

2- ما واقع التعليم المنزلي في فرنسا في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة فيه ؟

3- ما واقع التعليم المنزلي في كيبيك في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة فيه ؟

4- ما أوجه الشبه والاختلاف بين التعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك ؟

5- ما أهم المقترحات التي أسفرت عنها الدراسة المقارنة لتطبيق التعليم المنزلي في الجمهورية العربية السورية ؟

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث الحالي من:

الناحية النظرية: كونه يناقش التعليم المنزلي كواحد من أهم الاتجاهات التربوية المعاصرة في التجديد التربوي، كما أن هذا البحث يعد إضافة جديدة نظراً إلى قلة الأبحاث المحلية التي تناولت دراسة التعليم المنزلي كاتجاه تربوي تعليمي معاصر قابل للتطبيق في سورية.

الناحية التطبيقية: كونه يهدف إلى الإفادة من التجربة الفرانكوفونية في التعليم المنزلي والتي ستعرض بطريقة الدراسة المقارنة التي تقوم على وصف واقع التعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك، ثم تحليل وتفسير واقع هذا الاتجاه بغية الوصول إلى مقترحات يمكن الإفادة منها لتطبيق التعليم المنزلي من قبل المعنين في الجمهورية العربية السورية.

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى:

1- تعرف نشأة حركة التعليم المنزلي الحديث وتعرف أسبابه ومزاياه وعيوبه.

2- تعرف واقع التعليم المنزلي في فرنسا في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة فيه.

3- تعرف واقع التعليم المنزلي في كيبيك في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة فيه.

4- تعرف أوجه الشبه والاختلاف بين التعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك.

5- تعرف مقترحات تطبيق اتجاه التعليم المنزلي في الجمهورية العربية السورية في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة المقارنة.

مصطلحات البحث:

الفرانكوفونية Francophonie: تُعرف الفرانكوفونية بأنها الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية، أو التي تستخدمها بدرجات متفاوتة سواء داخلياً أو دولياً (Lefèvre, 2010, 11).

ويقصد بها في هذا البحث على أنها الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية في كل من فرنسا وكيبيك والذين يستخدمونها كلغة أم ولغة رسمية ولغة ثقافة ولغة تواصل دولي.

التعليم المنزلي Homeschooling : يعرف كل من ليبس و فاينبرج (Lips & Feinberg, 2008) التعليم المنزلي بأنه: "بديل للتعليم الذي يتم من خلاله تعليم الأطفال في المنزل بدلاً من المدرسة التقليدية العامة أو الخاصة. ويتم توجيه الأطفال الذين يتم تعليمهم في المنزل من قبل الوالدين أو الأوصياء أو غيرهم من المعلمين"(2).

ويقصد به في هذا البحث على أنه اتجاه تربوي بديل معاصر متبع على المستوى الفرانكوفوني في كل من فرنسا وكيبيك والذي يسمح للأهالي باختيار التعليم المنزلي لأطفالهم بدلاً من إرسالهم إلى المدارس العامة والخاصة وذلك وفق القوانين الناظمة له في كل دولة (الزامية التعليم، والأسباب، والخطوات والمراقبة والإشراف والتقييم).

حدود البحث: تم تحديد الحدود المكانية والموضوعية للبحث على النحو التالي:

الحدود المكانية: تقتصر دراسة البحث على التعليم المنزلي كاتجاه تربوي معاصر على المستوى الفرانكوفوني في فرنسا وكيبيك.

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة التعليم المنزلي فيما يتعلق بالنشأة والأسباب والمزايا والعيوب. بعد ذلك، يتم التطرق إلى التعليم المنزلي في فرنسا وكيبيك من خلال المواضيع التالية: نشأة وتطور التعليم المنزلي في كل منهما، القوانين الحالية المنظمة له، والتي تتضمن إلزامية التعليم، والأسباب التي تسمح للأسرة باختيار التعليم المنزلي، وخطوات التسجيل، والمراقبة والإشراف والتقييم، وكذلك المساعدة والدعم. فيما بعد يتم عرض التحليل المقارن للتعليم المنزلي في كل منهما بغية التوصل لمقترحات لتطبيقه في سورية .

الحدود الزمانية: تم إجراء البحث عام 2022-2023م.

منهج البحث وخطواته:

سيعتمد البحث في خطواته على المنهج المقارن والذي يقوم على الدراسة الوصفية التحليلية للظواهر التعليمية في بيئاتها الثقافية ثم المقارنة التفسيرية لأوجه الشبه والاختلاف لهذه الظواهر (أحمد، 1998، 13)، حيث ستقوم الباحثة بوصف الظاهرة موضوع البحث، ثم يتم بعد ذلك التحليل المقارن، وتتمثل خطوات البحث بما يلي:

- عرض الأساس النظري للتعليم المنزلي من حيث نشأته وأسبابه ومزاياه وعيوبه.

- وصف التعليم المنزلي على المستوى الفرانكوفوني في كل من فرنسا وكيبيك، بدءاً من النشأة وصولاً إلى الواقع الحالي في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة.

- عرض التحليل المقارن للتعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك.

– التوصل لمقترحات لتطبيق التعليم المنزلي في سورية في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة.

الدراسات السابقة:

تم إجراء العديد من الدراسات حول التعليم المنزلي، حيث ركزت هذه الدراسات على استكشاف ومعالجة هذا الموضوع من جوانب متنوعة من هذه الدراسات، دراسة السمان (2022)، بعنوان " متطلبات تطبيق التعليم المنزلي في مصر في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة" يهدف هذا البحث إلى كشف متطلبات تطبيق التعليم المنزلي في مصر في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة. تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على التعليم في المجتمع المصري. وقد توصل البحث إلى مجموعة من المتطلبات لتطبيق التعليم المنزلي في مصر، بما في ذلك المتطلبات التشريعية والمتطلبات التنظيمية والإدارية مثل تفعيل اللامركزية، ومتطلبات بشرية مثل تأهيل الوالدين لممارسة

التعليم المنزلي، ومتطلبات مادية وثقافية تهدف إلى نشر ثقافة التعليم المنزلي في مصر. يتشابه هذا البحث مع البحث الحالي في موضوعه، ولكنه يختلف عنه في المكان والمنهج المتبع. أيضاً دراسة نذر (2021–ب)، بعنوان " واقع التّعلم المنزلي في لبنان من وجهة نظر الأهل ومشروعيّته بالنّسبة لبعض المعنيين في القطاع التّربوي"، هدفت هذه الدّراسة إلى تعرف واقع التّعليم المنزلي في لبنان كظاهرة من وجهة نظر الأهالي والمعنيين في القطاع التّربوي في محافظتي النّبطيّة وبيروت. ولهذه الغاية استخدم الباحث المنهج النّوعيّ وجُمعت البيانات باستخدام تقنية التّثليث في الأدوات من خلال إجراء: مقابلات فرديّة شبه مقنَّنة مع خمسة أهالي وثلاث معنيين في القطاع التربوي، ومقابلات جماعيّة مع خمسة أهالي آخرين، إضافةً إلى جمع الوثائق الموجودة لدى الأهل. ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث وجود ممارسات للتعليم المنزلي في لبنان بالرغم من عدم وجود تشريع قانوني له، وبين أن السبب الأكاديمي من أهم أسباب ممارسة التّعليم المنزلي، وأظهرت الدراسة أيضاً عمق التفاعل الإيجابي للطفل في التعليم المنزلي، بالإضافة إلى نتائج أكاديمية ونفسية جيدة جداً. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي من حيث الموضوع حيث تناولت التعليم المنزلي وتختلف عنه من حيث المنهج المتبع والمكان. ومن الدراسات الأخرى دراسة بروبوف (Proboeuf, 2021) المعنونة ب "على حدود المدرسة: خيارات الوالدين فيما يتعلق بالتعليم البديل." Aux Frontières de l’École : les Choix Parentaux en matière d’Instruction Alternative. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف خيارات الوالدين في فرنسا بخصوص التعليم الخاص، بما في ذلك التعليم المنزلي والتعليم البديل المستقل عن الدولة. كما تهدف إلى فهم الأسباب التي تدفع الآباء إلى اختيار هذه الأشكال غير التقليدية لتعليم أطفالهم، والشروط الاجتماعية المرتبطة بهذا النوع من التعليم. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة. تم توزيع استبانة على عينة تضم 714 شخصاً وأجريت 84 مقابلة مع أولياء الأمور، وتم تنفيذ 11 ملاحظة وصفية، بما في ذلك ملاحظات لاجتماعات مدرسية وللأسر، وتم تحليل مجموعة من 885 منشوراً

نصياً من وسائل التواصل الاجتماعي. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو تقسيم الآباء إلى أربع فئات استناداً إلى مستوى ثقتهم في المؤسسة المدرسية. وتشمل هذه الفئات نموذج المدرسة بالحفاظ على مسافة معينة وعدم الثقة فيها، والبحث عن التعاون المزيد مع المدرسة، واعتبار المدرسة البديلة وسيلة للمشاركة في تعليم الأطفال، والقلق بشأن التنشئة الاجتماعية والتعلم في المدرسة، ورفض تولي دور والد التلميذ واقتحام المدرسة وتشكيلها في المنزل. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في الموضوع المدروس ومكان الدراسة في فرنسا، ولكنها تختلف في المنهج المتبع. وأخيراً دراسة أوليت (Ouellet, 2016) بعنوان : "التعليم المنزلي: دوافع الآباء المعلمين والممارسات المتبعة "L'Ecole à la Maison : Les Motifs des Parents-Enseignants et les Pratiques Adoptée . تهدف هذه الدراسة إلى تعرف الأسباب التي دفعت آباء معلمين إلى اختيار التعليم المنزلي لأطفالهم في كيبيك، وكذلك الممارسات التربوية التي يطبقونها على أساس يومي. استخدمت الباحثة المنهج النوعي، واعتمدت أداة المقابلة مع عينة بلغت 10 أسر من الآباء المعلمين في كيبيك. ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة : أن الأسباب التي دفعت إلى اختيار التعليم المنزلي كانت إما أيديولوجية أو تربوية، من بين الأسباب الأيديولوجية إمكانية قضاء الوقت مع العائلة ونقل قيمهم، كذلك تبني أسلوب حياة بيئي. أما لأسباب تربوية تتعلق بالرغبة بتقديم تعليم يركز على احتياجات الطفل. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي من حيث الموضوع المدروس ومكان الدراسة كيبيك وتختلف عنها من حيث المنهج المتبع.

أولاً: التعليم المنزلي:

1-1- نشأة حركة التعليم المنزلي الحديث:

يعتبر التعليم في المنزل شكلاً بديلاً لتعليم الأطفال. يُنظر إليه على أنه طريقة لتحرير المتعلمين من خلال اكسابهم خبرات تعليمية متنوعة تتناسب مع ميولهم واحتياجاتهم ويتم من خلالها مشاركة الأنشطة مع الوالدين وقضاء وقت ممتع معهم. هذا

المفهوم ظهر في التعليم الأمريكي الحديث في الستينيات والسبعينيات عندما أظهر الإصلاح التربوي في أمريكا عدم الرضا عن التعليم الصناعي في ذلك الوقت. في السبعينيات، قام جون هولت John Holt بدور أساسي في تطوير وإعادة تصور مفهوم التعليم المنزلي. حيث اعتقد هولت أن الأنواع الرسمية للمدارس تركز فقط على التعلم عن ظهر قلب. وقد حارب جميع أشكال التعليم النظامي اعتقاداً منه بأن منهج التعليم المنظم لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في قدرات الأطفال وبالتالي لا يمكن أن تبرز مواهبهم (Abuzandah, 2020). فنشر كتابه الأول " كيف يفشل الأطفال " " How Children Fail" في عام 1964 والذي تم توضيحه بشكل غني من خلال الحكايات التي جرت معه في صفه الدراسي وبين أن التعليم الإلزامي يقضي على فضول الأطفال لتصبح رغبة لإرضاء المعلم وأن المادة التي يتعلمها الأطفال في المدرسة لا تتصف بالغنى وإنما تمثل فقط المهارات اللازمة لاجتياز الاختبارات. ثم نشر أول مجلة له "النمو بدون مدرسة " " Growing Without Schooling " تستهدف المدرسين المنزليين، حيث نُشر العدد الأول في آب من عام 1977 ، وهو عبارة عن أربع صفحات ومجموعة مكتوبة على الآلة الكاتبة من قبل هولت، وموارد للتعليم المنزلي، وقصص الرعب المدرسية، والرسائل التي تلقاها هولت من بعض المدرسين في المنزل (Gaither, 2017, 137-138-140).

في السبعينيات دعا أيضاً المفكر ريموند مور Raymond Moore إلى تأخير نواحي التعليم الأكاديمية للأطفال حتى يصبحوا جاهزين لها، حيث وجد لأفكاره صداً بين أولياء الأمور وأصبح مفكراً ذائع الصيت لحركة التعليم المنزلي المسيحية المزدهرة. كما أنشأ مناهج خاصة للأسر التي تقوم بالتعليم المنزلي والتي تتكون من ثلاثة أجزاء للتعليم : الدراسة الأكاديمية، والعمل اليدوي وخدمة المنزل والمجتمع (Farenga, 2015). وفي نفس الوقت ظهرت حركة اللامدرسية ومن أشهر مفكريها ايفان ايلتش Ivan Illich وايفريت ريمر Everett Reimer ، وهما لامدرسيين باعترافيهما، وقد كتبا الكثير

حول هذا الموضوع وانتقدا المؤسسة التعليمية والمفاهيم المختلفة التي تقوم عليها. فقد حذر ريمر بأن وضع المدارس والجامعات هو كحراس على أبواب مجتمعات طبقية، وأن التعليم حقيقته عملية سيطرة حضارية (بسيوني، 2011، 30). وبين غايثر (Gaither, 2017) أن حركة التعليم المنزلي منذ أيامها الأولى كانت حركة شعبية، وأن هؤلاء المفكرين كانوا مجرد محفزات سهلت فيما بعد تكوين شبكات من العائلات ذات التفكير المماثل. فبسرعة كبيرة في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي نظم المدرسون في المنزل أنفسهم في مجموعات دعم للتعليم المنزلي في جميع أنحاء أمريكا(161).

ومع مرور الوقت ظهرت منظمات وجمعيات دينية وغير دينية لديها اتجاهات سلبية نحو المدرسة العامة باعتبارها تروج لعلوم تختلف أيديولوجياتها عن أيديولوجيات عائلات الأطفال. فقد كان المدافعون عن التعليم المنزلي يهدفون إلى تحرير المتعلمين من قيود التعليم الرسمي وإعطائهم الحرية في اتباع نمط التعليم الذي يناسب توجهاتهم الفكرية والتربوية.

1-2- أسباب ومزايا اختيار التعليم المنزلي:

إن أسباب اختيار التعليم المنزلي كنموذج تعليمي بديل عن التعليم التقليدي تختلف من أسرة لأخرى فقد تكون تعليمية أو دينية أو فلسفية. فقد تكون بسبب عدم رضا الأهل عن التعليم في المدارس الالزامية أو عدم الثقة فيما يقدم لأبنائهم. بالنسبة للبعض الآخر،التعليم المنزلي هو حل ضروري للأطفال اللذين يعانون من مشاكل معينة (صحية، مدرسية، جغرافية ...). وهناك من يرى أن التعليم المنزلي رغبة من قبل الآباء لمرافقة الأبناء في عمليتي التنمية والتعليم.

بشكل عام أسباب اختيار العائلات للتعليم المنزلي هي:

- أسباب ترتبط بسوء البيئة التعليمية في المدرسة، ومشاكل سلوك الطلبة فيها.
- أسباب أكاديمية تتعلق بما تعلمه المدرسة.

- أسباب ترتبط بالأطفال المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين، وذلك نتيجة عدم مراعاة المدرسة للفروق الفردية عند وضع الخطط والبرامج التعليمية.

- أسباب دينية، إما نتيجة إهمال المدرسة بشكل كبير للنواحي الدينية، أو لعدم مشاركتها نفس المعتقدات الدينية التي تؤمن بها الأسرة.

- أسباب عائلية وذلك عندما تتبنى المدرسة قيم ومعتقدات مختلفة أو مضادة لقيم الأسرة.

- أسباب ترتبط بتنمية الشخصية والأخلاق(Rivero, 2009, 161).

كما أن اختيار التعليم المنزلي يعود لأسباب أخرى تكمن وراء المزايا التي يقدمها وهي :

- **التعليم المنزلي يسمح للطفل بالتعلم حسب وتيرته:** فهو يتيح للطفل فرصة تعزيز نقاط القوة لديه وأن يأخذ وقته مع مواضيع أكثر تحدياً من تلك الموجودة في المدرسة. كما أنه في التعليم المنزلي، يمكن تصميم مسار للدراسة يناسب احتياجات الطفل، بدلاً من محاولة تكييف الطفل في دورة دراسية واحدة تناسب الجميع. حيث يستوعب التعليم المنزلي منحنى التعلم الطبيعي للطفل ويزيل التوقعات المصطنعة.

- يوفر التعليم المنزلي بيئة تعليمية آمنة بعيدة عن المشكلات المدرسية ومن ضمنها التنمر الذي يعد السبب الرئيسي الذي يدفع الآباء إلى اختياره، حيث يرغب العديد من أولياء الأمور في المنزل في منح أطفالهم بيئة تعليمية آمنة جسدياً وعاطفياً دون الحاجة إلى تذكير شديد بالعنف.

- **يقوي التعليم المنزلي ويغذي الروابط الأسرية:** حيث يستطيع الطفل إمضاء وقت أكبر مع أفراد أسرته، ويسمح برؤية الطفل بشكل أكثر وضوحاً. فالتعليم المنزلي يساعد على تكوين عائلات أكثر سعادة وتوتر ويعطي فرصة للعيش والتعلم معاً (Rivero, 2009, 37-42).

وهكذا نجد أن اختيار التعليم المنزلي قد يعود لأسباب تتعلق بالمدرسة أو أسباب تتعلق بالأسرة ورغبتها بالاستفادة من مزايا التعليم المنزلي كقضاء وقت أكبر مع الطفل، والتحكم بما يتعلمه مع منحه اهتماماً فردياً وحمايته من المواقف الاجتماعية السلبية بالإضافة إلى جعل عملية تعلم الطفل أسلوب حياة.

1-3- عيوب التعليم المنزلي:

على الرغم من وجود العديد من المزايا للتعليم المنزلي، إلا أن هناك أيضاً بعض العيوب التي تتعلق بهذا النوع من التعليم، ويمكن تلخيص عيوب التعليم المنزلي الملاحظة لدى الآباء بالتالي:

- عيوب مالية، حيث تعتمد معظم العائلات المكونة من والدين على دخل لشخصين، ومع ذلك، نظراً لأن أحد الوالدين يجب أن يكون في المنزل لجزء من اليوم على الأقل لتعليم الطفل، فإن الأسرة تعاني من فقدان الدخل، بالإضافة إلى أن مناهج التعليم المنزلي نفسها يمكن أن تكون باهظة الثمن(Whitaker, 2005).
- دافعية الطفل، يجب على الآباء تحفيز طفلهم على العمل عندما لا يرغب بذلك، والتحلي بالصبر إذا كان الطفل لا يتعلم بالسرعة التي يجب أن يتعلمها.
- يجب على العائلات أن تدافع عن خيارها في تعليم أطفالها الآخرين في المنزل.
- غالبًا ما يشعر الآباء بعدم كفاية تدريس المناهج الدراسية وقلقهم من عدم القدرة على تغطية جميع البرامج المدرسية.
- تأمين جو اجتماعي للطفل مع أطفال آخرين من عمره، حيث يجب على الآباء التأكد من أن أطفالهم يتواصلون مع أقرانهم الآخرين(Kochenderfer & Kanna, 2002).

وبالتالي فإن هذه العيوب قد تقف أحياناً وراء التردد باختيار التعليم المنزلي والدخول في تجربة تتطلب الكثير من الالتزام والصبر من قبل الأسرة.

ثانياً: التعليم المنزلي في فرنسا:

فرنسا، رسمياً الجمهورية الفرنسية، يقع هذا البلد شمال غرب أوروبا حيث يحده من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال الشرقي ألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ ومن الجنوب الشرقي ايطاليا ومن الجنوب اسبانيا والبحر الأبيض المتوسط ومن الشمال بحر الشمال ومن الشمال الغربي بخر المانش. تعد فرنسا تاريخياً وثقافياً من بين أهم الدول في العالم الغربي، كما أنها لعبت أيضًا دوراً مهماً للغاية في الشؤون الدولية، ولطالما قدمت فرنسا جسراً جغرافياً واقتصادياً ولغوياً يربط شمال وجنوب أوروبا. وبلغ تعداد سكان فرنسا في عام 2021 (65.404.000) نسمة وهي تمتاز بتنوع سكانها عرقياً ودينياً. وتعد فرنسا واحدة من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وتحتل مرتبة جنباً إلى جنب مع دول مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة. ويعكس مركزها المالي فترة ممتدة من النمو غير المسبوق الذي استمر لمعظم فترة ما بعد الحرب حتى منتصف السبعينيات. كثيراً ما يشار إلى هذه الفترة باسم Trente Glorieuses "ثلاثون عاماً من المجد"، واستمر هذا الاتجاه، وإن كان بمعدل أكثر تواضعاً، في القرن الحادي والعشرين (Woloch *et al*, 2023). أما نظام التعليم في الجمهورية الفرنسية فهو يقوم على مبادئها الأساسية وهي العلمانية والديمقراطية والمساواة وحرية التعليم الإلزامي والمجاني. ويتميز نظام التعليم الفرنسي بمركزيته وبحضور قوي للدولة في تنظيمه وتمويله. تحكمها على المستوى الوطني وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث ضمن الإطار العام الذي يضعه المشرع، والذي طبقاً للدستور، يحدد المبادئ الأساسية للتعليم (France Education International, 2023).

2-1- نشأة وتطور التعليم المنزلي في فرنسا:

بدأ التعليم المنزلي بشكل قانوني مع صدور قانون 28 آذار 1882 الخاص بتنظيم التعليم الابتدائي الإلزامي، وهذا ما ذكر في المادة 4 والتي تنص على أن: "التعليم الابتدائي إلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة وثلاث عشرة

سنة، ويمكن تقديمه إما في مؤسسات التعليم الابتدائي أو الثانوي أو في المدارس العامة أو في العائلات من قبل والد الأسرة نفسه أو من قبل أي شخص يختاره"(Le Service Public de la Diffusion du Droit, 2020). ثم جاءت المادة 7 لتؤكد بوضوح ما يلي: "يجب على الأب، والوصي، وصاحب الحضانة، وصاحب العمل الذي يودع الطفل عنده، أن يتيحوا لرئيس البلدية الفرصة لمعرفة نية تعليم الطفل في إطار الأسرة، أو في مدرسة عامة أو خاصة، قبل مرور مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من عودته إلى المدرسة " (Le Service Public de la Diffusion du Droit, 2020). أما المادة 16، والتي لا تزال سارية مع بعض التعديلات في قانون التعليم الحالي، خصصت لهذا النوع من التعليم وبينت الشروط التي بموجبها يجب أن يخضع لمراقبة الدولة. فهي تؤكد على وجود امتحان للتلميذ من قبل لجنة تحكيم من البلدية، كما أشارت إلى العقوبات في حال المخالفة :"يجب على الأطفال الذين يتلقون تعليماً في الأسرة كل عام، اعتباراً من نهاية السنة الثانية من التعليم الإلزامي، الخضوع لامتحان يتعلق بموضوعات التعليم المقابلة لأعمارهم في المدارس العامة. [...] إذا كان اختبار يعتبر الطفل غير كاف ولم تقبل هيئة المحلفين أي عذر، يتم إعطاء الوالدين اشعاراً رسمياً بإرسال طفلهم إلى مدرسة عامة أو خاصة في غضون ثمانية أيام من تاريخه. وإعلام رئيس البلدية بالمدرسة التي اختاروها".

(Le Service Public de la Diffusion du Droit, 2020). ويشير كل من روبرت وسيغي (Robert et Seguy, 2015) إلى أن قانون 28 آذار 1882، خاصة فيما يتعلق بنصه المتعلق بالتعليم في الأسرة، يعد نوعاً من توضيح هذه الجدلية الصعبة بين الدور التوحيدي للدولة والحرية الفردية التي نشهدها في تعليم الأطفال. وأضافا أنه إلى جانب البعد الفلسفي للحجة المتعلقة بالترتيب بين الالتزام والحرية، قصدت الجمهورية أن تزود نفسها بأدوات تمكنها من التحقق من التطبيق الفعلي للقانون والتحكم في جميع آليات إنشائه (31).

ثم جاء المرسوم الصادر 22 كانون الأول 1882 في المادة 5 ليحدد نوع الامتحان ومكان إجراء الاختبارات الكتابية والشفوية الذي يجب أن يخضع له أطفال التعليم المنزلي: " يتكون الامتحان من اختبارات كتابية، وليس هناك حاجة للاختبارات الشفوية إلا إذا اعتبرت الأولى غير كافية .في هذه الحالة، ويتم إجراء سلسلتي الاختبارات في نفس اليوم" (Bruter, 2007, 279). وبالمادة 6 يتحدد مجموعة من القواعد الهادفة إلى تحقيق شكل من المساواة بين أطفال التعليم المنزلي مع الذين يتابعون الدراسة في مؤسسة عامة أو خاصة: "تتكون الاختبارات الكتابية إما من مهام مكتوبة تمليها وتحت إشراف هيئة المحلفين، أو مهام يتم إجراؤها في المنزل ويتم إرسالها بشهادة توثيق من قبل والد الأسرة وفقاً للنموذج المرفق. يحق لهيئة المحلفين دائماً إجراء اختبارات جديدة بحضوره ."(Bruter, 2007, 280) وتتعلق المادة 7 بالاختبارات الشفوية الاختيارية، وتنص على أنه يتم تضمين اختبار قراءة وأسئلة قصيرة وسيتم إجراء اختبار القراءة في مجموعات من القطع المختارة المستخدمة في المدارس العامة أو في الفصول الابتدائية في المدارس الثانوي. وعلى المديريات الأكاديمية مهمة إحالة بيانات التلاميذ الخاضعين للتعليم المنزلي وكذلك نتائج الامتحانات السنوية المكتوبة والشفوية حسب الجنس والعمر إلى الوزارة. فمن خلال هذه الاختبارات تستطيع الدولة التأكد من أن الطفل يحقق الحد الأدنى من التعليم الذي يتطلبه القانون (Robert et Seguy, 2015, 35).

ثم جاء قانون التوجيه (1989) الذي أكد أيضاً على أن أولياء الأمور هم شركاء المدرسة الأساسيين: "آباء التلاميذ الذين هم أعضاء كاملون في المجتمع التعليمي [...] هم الشركاء الدائمون للمدرسة أو المؤسسة التعليمية. يجب احترام حقهم في الحصول على المعلومات والتعبير بشكل مطلق ... " (Proboeuf et Torres, 2021, 4).

وتشير بروبوف (Proboeuf, 2021) إلى أن تطوير التعليم المنزلي والمدارس البديلة في فرنسا يعد جزءاً من حركة أكبر تشارك فيها مجموعات خاصة وأفراد في تقديم الخدمات التي كانت، طوال القرن العشرين، تعتبر متعلقة بالخدمة العامة. لقد

كشفت عن الصلة بين تنامي هذه الخيارات التعليمية والترويج لفكرة "الحرية التعليمية"، التي تتميز بإمكانية اختيار شكل من أشكال التعليمات التي تعتبر أكثر فائدة للطفل (501). وتشير الاحصائيات إلى أنه بلغ عدد أطفال التعليم المنزلي في فرنسا في عام 2018، 35000 طفل وفي عام 2019، 41000 طفل، أما في عام 2020، بحدود 50000 طفل. أما في عام 2021 تم تعديل سن الإلزام وترافق ذلك مع تحديد شروط جديدة للتعليم المنزلي حيث أصبح يقتصر على حالات معينة يجب على الأهل احترامها والالتزام بها (Wagnon, 2020).

وهكذا نشأ التعليم المنزلي في فرنسا مع صدور قانون إلزامية التعليم الذي بدأ حتى قبل أن يصبح التعليم المنزلي تياراً فكرياً ينادي به بعض المفكرين في أمريكا. هذا القانون الذي جاء ليعطي الحرية للعائلات باختيار نوع التعليم الذي يرغبون به لكن ضمن احترام القانون الذي نظمه في ذلك الوقت وإلى الآن ما يزال أمام الأسرة القدرة على اختيار هذا النوع من التعليم لكن ضمن شروط معينة سنتحدث عنها.

2-2- القوانين الحالية الناظمة للتعليم المنزلي في فرنسا:

لقد وضعت فرنسا جميع الإجراءات التي يجب الإلزام لها بحال اختارت الأسرة التعليم المنزلي لأطفالهم وجاءت على النحو الآتي:

2-2-1- إلزامية التعليم:

إن التعليم إلزامي لجميع الأطفال المقيمين في فرنسا، الفرنسيين منهم والأجانب، ويبدأ وفق التعديل الأخير في عام 2021 من سن 3 حتى سن 16 ويمكن لأي طفل في سن المدرسة ويخضع للتعليم الإلزامي، أي بين 3 و16 عاماً، الاستفادة من التعليم المنزلي. ففي سن إلزامية التعليم يمكن للوالدين اختيار تعليم أطفالهم في مدرسة (عامة أو خاصة) أو تقديمه بأنفسهم في ظل ظروف معينة ضمن ما يطلق عليه التعليم المنزلي بشرط أن يمكّن هذا النوع من التعليم الطفل من اكتساب معرفة ومهارات محددة. وتتم ممارسة التعليم المنزلي بعد طلب إذن المدير الأكاديمي لخدمات التعليم الوطنية لتعليم الطفل في

الأسرة أو الذي يقوم فيما بعد بمراقبة تربوية كل عام للتحقق من التعليمات المقدمة. ويمكن أن يتم التعليم المنزلي من قبل الوالدين أنفسهم أو من قبل شخص من اختيارهم وهذا ينطبق فقط على الطفل المقيم في فرنسا فقط مهما كانت جنسيته. كما يجب أن يجمع التعليم المنزلي الأطفال الذي هم فقط من نفس العائلة.

.(Direction de l'Information Légale et Administrative, 2022)

فالتعليم المنزلي في فرنسا يمتد مع بدء وانتهاء سن الزامية التعليم حيث لا يشمل مرحلة دون الأخرى مع شرط التواجد على الأراضي الفرنسية.

2-2-2- الأسباب التي تسمح للأسرة بالتعليم المنزلي

يشير قسم المعلومات القانونية والإدارية في فرنسا إلى أنه قد يُسمح للطفل بالتعليم المنزلي بسبب : الحالة الصحية للطفل أو وجود إعاقة تمنعه من الذهاب إلى المدرسة، أوممارسة الرياضة المكثفة أو الأنشطة الفنية، أو عدم ثبات مكان إقامة أسرة الطفل، أو بسبب المسافة الجغرافية وبعد منزل الطفل عن مكان المدرسة العامة، لأو بسبب وجود موقف خاص بالطفل يحفز المشروع التربوي، أو وجود سبب يهدد السلامة الجسدية أو المعنوية للطفل في مدرسته

.(Direction de l'Information Légale et Administrative, 2022)

وهكذا بعد أن كان التعليم المنزلي في فرنسا مفتوحاً لكل من يرغب به، أصبح ببداية 2021 مقيداً بحالات معينة فقط، الأمر الذي يعكس تشدد سياستها التعليمية الجديدة التي ترغب بتقليص عدد أطفال التعليم المنزلي.

2-2-3- خطوات التسجيل:

في فرنسا قبل كل عام دراسي، يجب على والدي الطفل أن يصرحا لرئيس بلديتهما والمدير الأكاديمي لخدمات التعليم الوطنية لتعليم الطفل في الأسرة أن تعليم الطفل سيتم في الأسرة. وفي حال قررت الأسرة تبني هذا الشكل من التعليم خلال

العام الدراسي ، فلديها 8 أيام للتصريح عن ذلك. ويوجد مجموعة من الثبوتيات العامة التي يجب إرفاقها عند التصريح وتقديم الطلب وهي : الهوية الشخصية، هوية الطفل، إثبات هوية الشخص (الأشخاص) المسؤول عن توجيه الطفل (إذا لم يكن أحد الوالدين مسؤولاً عن هذه التعليم بنفسه)، والعنوان والسبب. كما يوجد لكل سبب من أسباب اختيار التعليم المنزلي مجموعة إضافية من الثبوتيات المطلوب إرفاقها عند تقديم الطلب:

- **بسبب صحة الطفل أو إعاقة الطفل:** تقديم شهادة طبية مدتها أقل من سنة في ظرف مختوم تشهد على الحالة المرضية للطفل.

- **بسبب ممارسة الرياضة المكثفة أو الأنشطة الفنية:** تقديم شهادة التسجيل في منظمة رياضية أو فنية، عرض تنظيم وقت الطفل والتزاماته وقيوده التي تثبت عدم قدرته على الالتحاق بالمدرسة.

- **بسبب عدم ثبات مكان إقامة أسرة الطفل:** تقديم جميع الوثائق المفيدة التي تبرر استحالة حضور الطفل إلى المدرسة بسبب عدم ثبات مكان إقامة الأسرة.

- **بسبب المسافة الجغرافية وبعد منزل الطفل عن مكان المدرسة العامة:** تقديم جميع الوثائق المفيدة التي تبرر هذه المسافة الجغرافية.

- **بسبب وجود موقف خاص بالطفل يحفز المشروع التربوي:** عرض مكتوب للمشروع التربوي الذي يجب أن يتضمن العناصر الأساسية للتدريس وأصول التدريس المتكيفين مع قدرات وسرعة تعلم الطفل، مع وصف المنهج وطرق التدريس المتبعة مع الإشارة إلى الموارد والمواد التعليمية المستخدمة، وتحديد تنظيم وقت الطفل (إيقاع ومدة الأنشطة) وأسماء مؤسسات التعلم عن بعد التي تشارك في تعلم الطفل مع وصف محتوى مساهمتها وتقديم مستند مفيد يبرر توفر الشخص

(أو الأشخاص) المسؤول عن إرشاد الطفل، وتقديم نسخة من شهادة البكالوريا وشهادة الدبلوم أو ما يعادلها عن المسؤول عن تعليم الطفل لضمان هذه التعليمات باللغة الفرنسية بشكل أساسي.

- **وجود سبب يهدد السلامة الجسدية أو المعنوية للطفل في مدرسته:** تقديم رأي مدير المؤسسة في مشروع التعليم في الأسرة أي مستند يثبت أن السلامة الجسدية أو المعنوية للطفل مهددة في مدرسته.

وبعد استلام المدير الأكاديمي للتصريح والاطلاع عليه يرسل إلى العائلة شهادة التعليم في الأسرة. وعلى الأسرة أن تقوم بتجديد الطلب كل عام. في حال رفض المدير الأكاديمي للطلب، يمكنك الطعن في القرار في غضون 15 يوماً من تاريخه للقيام بذلك يجب تقديم استئناف إداري إلزامي مسبق إلى لجنة يرأسها عميد الأكاديمية حيث تجتمع اللجنة في غضون شهر واحد كحد أقصى بعد استلام الاستئناف ثم يتم الإعلام عن القرار في غضون 5 أيام. إذا أكدت اللجنة الرفض، يمكن الاستعانة بالقاضي الإداري. (Direction de l'Information Légale et Administrative, 2022).

نجد مما سبق أن الحكومة الفرنسية نظمت لكل حالة من حالات التعليم المنزلي مجموع الخطوات والأوراق الثبوتية التي يجب الالتزام بها وعرضها منذ بداية اختيارهم له، كما حرصت على أن تكون اللغة الفرنسية، لغة التعليم في المنزل كونها اللغة الوطنية الأم التي تشكل هويتها الثقافية.

2-2-4- المراقبة والإشراف والتقييم:

لا يقف الأمر عند تقديم الأوراق الثبوتية وبيان أسباب الاختيار، وإنما يبقى هذا النوع من التعليم تحت رقابة الدولة وإشرافها وتقييمها لضمان حسن سير العملية التعليمية للأطفال المتعلمين في المنزل.

يشير قسم المعلومات القانونية والإدارية في فرنسا إلى أنه يجب على العمدة إجراء تحقيق بشأن الطفل المتعلم في عائلته اعتباراً من السنة الأولى حتى يبلغ الطفل 16 عاماً. والهدف من ذلك هو السيطرة وضبط أسباب اختيار هذا النمط من

التعليم من قبل الأسرة وما إذا كان متوافقاً أيضاً مع الظروف الصحية والمعيشية لها. حيث يتحقق المدير الأكاديمي لخدمات التعليم الوطنية لتعليم الطفل في الأسرة من أن الطفل يتلقى بالفعل التعليم ويكتسب المعرفة. كما أنه يتحقق من تقدم الطفل واتقانه لجميع متطلبات القاعدة المعرفية المشتركة المطلوبة من وزارة التربية في فرنسا في سن التعليم الإلزامي. وليس بالضرورة أن تحترم التعليمات برامج التربية الوطنية لكل مستوى، فالأسرة تختار بحرية الوسائل والطرق للوصول إلى هذا المستوى.

بالإضافة إلى ذلك، لا يخضع الطفل للتقييمات الوطنية. حيث يقوم المفتش الأكاديمي بالمراقبة الفردية على الطفل مرة واحدة على الأقل في السنة. ويمكن مساعدة المفتش من قبل أخصائي نفسي في المدرسة ويتم إجراء هذا الفحص من الشهر الثالث بعد إعلام الأسرة وإبلاغها كتابياً بالغرض وطرق هذه الرقابة. ومع ذلك، لا يتم بالضرورة إخبارها بتاريخ حدوثها. وهنا يقوم المفتش بفحص المعارف والمهارات التي اكتسبها الطفل خلال مقابلة مع والدي الطفل. ويحددون في هذه المناسبة النهج والطرق التعليمية التي يطبقونها. ثم يقوم الطفل بعد ذلك بتمارين (كتابية أو شفهية) تتناسب مع عمره وحالته الصحية. ثم يقوم المفتش بتقييم أن المعرفة والمهارات تتوافق مع تلك المطلوبة، لا سيما في نهاية كل دورة تعليمية. بعد ذلك يتم إرسال النتائج إلى والدي الطفل في غضون 3 أشهر. إذا رأى المفتش أن نتائج الفحص غير كافية، فسيتم تحديد موعد فحص ثانٍ في وقت كافٍ للأسرة لتحسين الوضع (على الأقل شهر واحد بعد إرسال النتائج الأولى) وبهذه الحالة يجب ابلاغ الأسرة بتاريخ ومكان الاختبار. أما إذا اعتبرت نتائج الفحص الثاني غير كافية، فإن المدير الأكاديمي لخدمات التعليم الوطنية لتعليم الطفل في الأسرة يطلب من الآباء تسجيل الطفل في مدرسة (عامة أو خاصة) في غضون 15 يوماً من تاريخ الإبلاغ. ويجب على الآباء إرسال تفاصيل الاتصال بهذه المؤسسة إلى العمدة.

.(Direction de l'Information Légale et Administrative, 2022)

نلاحظ حرص الوزارة في فرنسا على التزام الأهل بالأمور المعرفية المطلوبة والتشديد في حال التقصير وعدم جدوى تطبيق هذا الخيار مع الطفل.

2-2-5- المساعدة والدعم:

أما فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الدولة لأطفال التعليم المنزلي فيوجد التعويضات العائلية فمن الممكن إرسال الإذن الخاص بالتعليم في الأسرة إلى صندوق الإعانة العائلية للاستفادة من المخصصات العائلية. لكن لا تستفيد الأسرة في فرنسا من مساعدات التعليم أو ما يسمى بدل العودة إلى المدرسة، كما لا يمكن للطفل الاستفادة من المنح التعليمية الإعدادية منها والثانوية(Direction de l'Information Légale et Administrative, 2022).

نلاحظ أن الحكومة الفرنسية أعطت الآباء الحق باختيار التعليم المنزلي لكنها جعلت تأمين مستلزماته تعتمد بشكل كبير على الدخل المادي للأسرة فقط، كونها تفضل التعليم النظامي وتسعى لتجويده وتقديم الدعم المادي الأكبر له.

ثالثاً- التعليم المنزلي في كيبيك:

كيبيك هي كيبيك الفرنسية، المقاطعة الشرقية لكندا. تشكل كيبيك ما يقرب من سدس إجمالي مساحة الأراضي الكندية، وهي أكبر مقاطعات كندا العشر من حيث المساحة وتحتل المرتبة الثانية بعد أونتاريو من حيث عدد السكان، عاصمتها مدينة كيبيك، وهي أقدم مدينة في كندا. تعد مدينة مونتريال كبرى مدن المقاطعة. ويحد كيبيك من الشمال مضيق هدسون وخليج أونغافا، ومن الشرق مقاطعة نيوفاوندلاند ولابرادور، ومن الجنوب الشرقي خليج سانت لورانس ونيو برونزويك وولاية مين الأمريكية ومن الجنوب ولايات الولايات المتحدة نيو هامبشاير وفيرمونت ونيويورك، ومن الغرب أونتاريو وجيمس باي وخليج هدسون. تحصي مقاطعة كيبك (8,501,833) نسمة في عام 2021، تتركب من الفرنكوفونيين الذين يشكلون الأغلبية، وأقلية مركبة من الأنغلوفونيين والسكان الأصليين من الهنود والإنويت، ما جعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في المقاطعة.

أما اقتصاد كيبيك فهو متقدم، ويُصنف من بين أكبر خمسين اقتصاداً في العالم، لكنه يعاني مثل بقية الدول في الآونة الأخيرة من التداعيات التي أصابت الوضع الاقتصادي العالمي (Behiels, 2023). أما عن نظام التعليم في كيبيك، فبحكم أن إدارة التعليم في كندا هي إدارة لامركزية، فنظام التعليم في كيبيك يدار من قبل حكومة كيبيك ووزارة التعليم فيها. ويتكون نظام التعليم فيها من عدة مستويات تعليمية : التعليم قبل المدرسي، والتعليم الابتدائي والثانوي، والدراسات الجامعية، والتدريب بعد الدكتوراه والشبكة العامة علمانية بالكامل(Gouvernement du Québec, 2023 a).

3-1- نشأة وتطور التعليم المنزلي في كيبيك:

في عام 1943، بدأت كيبيك تطبيق التعليم الإلزامي للأطفال والمراهقين في الفئة العمرية من 6 إلى 16 سنة. ومع ذلك، لم يتم إصدار قانون خاص بالتعليم المنزلي إلا في عام 1988. تم تنفيذ هذا القانون بعد بدء تطبيق النظام الجديد للتعليم العام الذي قلص الطابع الاحترافي للنظام التعليمي التقليدي. تم توسيع نطاق الإعفاء من الحضور الإلزامي في المدرسة ليشمل الأطفال المرضى، والمعوقين، والمطرودين من المدرسة، بالإضافة إلى الأطفال الذين يتلقون التعليم في المنزل. وفقاً للمادة 15-4 من القانون: "يُعفى الطفل من التزام الذهاب إلى المدرسة بحال يتلقى تعليمه في المنزل ويعيش من خلاله تجربة تعليمية تعادل ما يتم تدريسه أو تجربته في المدرسة وذلك وفقاً لتقييم يجريه مجلس المدرسة أو بناءً على طلبه" (Gouvernement du Québec. 2023 b, 11). إن هذا الأمر فتح الباب للآباء الراغبين، لأي سبب كان، في تحمل المسؤولية الكاملة عن تعليم أبنائهم. لكن هذه المواد الواردة في عام 1988 في قانون التعليم العام لم تدخل حيز التنفيذ في ذلك الوقت. وإنما بدأت فعلياً عندما تم تنفيذ إزالة الاحتراف في المدرسة في عام 1998، وعندها استغل أولياء الأمور إمكانية الإعفاء، فبعضهم اختار السلطات المدرسية، والبعض الآخر اختار التعليم المنزلي(Brabant, 2004, 19).

ويشار إلى أنه كان يُعهد بمسؤولية التعليم المنزلي إلى المدارس الخاصة بدلاً من المدارس العامة، ويحق لكل طفل يشارك بهذه الطريقة الحصول على إعانة قدرها 250 دولاراً أو 175 دولاراً سنوياً اعتماداً على ما إذا كان مرتبطاً بمدرسة حيث في الفترة 1989–1990، استفاد 1865 طفلاً من هذا البرنامج وفي 2004–2005، 3068 طفل. هذه الأرقام لا تعطي فكرة دقيقة عن عدد الأطفال الذين يتلقون تعليمهم في المنزل (L'Agora, 2020).

في 9 تشرين الثاني 2017 ، تم اعتماد القانون رقم 144 المعنون قانون لتعديل قانون التعليم والأحكام التشريعية الأخرى المتعلقة بشكل أساسي بالخدمات التعليمية المجانية والالتحاق بالمدارس الإلزامية والموافقة عليه. الغرض الرئيسي لمشروع القانون 144 هو توسيع نطاق الحق في الحصول على خدمات تعليمية مجانية وتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان الامتثال للالتزام بالذهاب إلى المدرسة. وينص مشروع هذا القانون على تعديلات مختلفة لقانون التعليم ويحدد بعض الأحكام المتعلقة بوضع الطفل المعفى من الالتزام بالذهاب إلى المدرسة على أساس أنه يتلقى التعليم المناسب في البيت. يحدد الشروط المتعلقة بهذا الإعفاء وكذلك واجب الحكومة لتحديد المعايير التنظيمية المطبقة على التعليم المنزلي. وتم سن اللائحة المتعلقة بالتعليم، ونشرها في الجريدة الرسمية في كيبيك في 13 حزيران 2018. تحدد اللائحة التي تحترم التعليم المنزلي شروطاً وإجراءات معينة يجب احترامها لإعفاء الطفل من الالتزام بالذهاب إلى المدرسة لغرض التعليم المنزلي وتحدد أيضاً شروط المتابعة التي يجب على الوزير ضمانها فيما يتعلق بهذا التدريس بالإضافة إلى شروط الدعم الذي يقدمه مركز الخدمة المدرسية أو مجلس المدرسة الناطق باللغة الإنجليزية أو ذو الوضع الخاص المختصة للطفل. ودخلت لوائح التعليم المنزلي حيز التنفيذ في 1 تموز 2018(Ministère de l'Éducation et de l'Enseignement Supérieur, 2018).

وتشير احصائيات الوزارة في كيبيك إلى أنه بلغ عدد الأطفال المتعلمين في المنزل في عام 2018، 4968 طفل وفي عام 2019، 5964 طفل وفي عام2020، 11947 طفل (Morasse, 2021).

ومنه نجد أن السياق التاريخي والتشريعي يبين الجهد الذي تبذله الحكومة يهدف إلى ضمان حصول الجميع على التعليم ويؤدي الوظيفة المرجوة منه. كما اعترفت بمهارات الوالدين وقدرتهم على تعليم أبنائهم بأنفسهم.

3-2- القوانين الحالية الناظمة للتعليم المنزلي في كيبيك:

لقد وضعت كيبيك جميع الإجراءات التي يجب الإلتزام لها بحال اختارت الأسرة التعليم المنزلي لأطفالهم وجاءت على النحو الآتي:

3-2-1- إلزامية التعليم:

يجب على أي طفل مقيم في كيبيك الالتحاق بالمدرسة من اليوم الأول في التقويم المدرسي للسنة الدراسية التي تلي السنة التي يبلغ فيها سن السادسة حتى آخر يوم في التقويم المدرسي من العام الدراسي الذي فيه خلاله سن 16 أو في نهايتها يحصل على دبلوم يمنحه وزير التربية والتعليم. ومع ذلك، في كيبيك، يمكن للوالدين اختيار التعليم المنزلي لأطفالهم. حيث ينص قانون التعليم على أن الطفل الذي يتلقى تعليماً مناسباً في المنزل قد يُعفى من الالتزام بالذهاب إلى المدرسة. لكن يجب أن تحترم هذه التعليمات أي شرط أو طريقة تحددها اللوائح الحكومية، خاصة تلك المتعلقة بالإشعار الكتابي الخاص بالتعليم المنزلي وخطة التعلم الموضوعة للطفل ومراقبة تقدمه أثناء تنفيذ هذه خطة. ويمكن أن يتم التعليم المنزلي من قبل الوالدين أنفسهم أو من قبل شخص من اختيارهم وهذا ينطبق على الأطفال المقيمين فقط في كيبيك.

.(Ministère de l’Éducation et de l’Enseignement Supérieur, 2023)

فالتعليم المنزلي في كيبيك يمتد مع بدء وانتهاء سن الزامية التعليم حيث لا يشمل مرحلة دون الأخرى مع شرط التواجد على أرضيها.

3-2-2- الأسباب التي تسمح للأسرة بالتعليم المنزلي:

تشير وزارة التعليم في كيبيك إلى أنه يحق للوالدين تعليم أطفالهم في المنزل مهما كانت حالته حيث ينص قانون التعليم على أن الطفل الذي يتلقى تعليماً مناسباً في المنزل يُعفى من الالتزام بالذهاب إلى المدرسة، بشرط استيفاء شروط معينة تتعلق بالإشعار المكتوب الخاص بالتعليم المنزلي، وبيان خطة تعلم الطفل ومراقبة تقدمه أثناء تنفيذها. كما أن الحالات الخاصة تسمح للأسرة بالتعليم المنزلي، مثل الحالة الصحية في ظل ظروف معينة وبناءً على طلب الوالدين، حيث يمكن إعفاء الطفل من قبل مركز خدمة المدرسة أو مجلس المدرسة بسبب إعاقة جسدية أو عقلية تمنعه من الذهاب إلى المدرسة أو الذي يعاني من سوء التكيف الاجتماعي أو صعوبات التعلم، ويحق للوزير إعفائه جزئياً من المتطلبات المتعلقة بمحتوى مشروع التعلم. وهناك أسباب أخرى يمكن أن تؤدي إلى الإعفاء من الالتزام بالذهاب إلى المدرسة مثل الطرد منها (Ministère de l'Éducation et de l'Enseignement Supérieur, 2023).

وهكذا بقي التعليم المنزلي في كيبيك منذ نشأته إلى الأن مفتوحاً لكل من يرغب بهذا النوع من التعليم سواء كان ضمن الحالات الخاصة أو لا لكن ضمن الالتزام بأحكامه وتشريعاته، الأمر الذي تؤكد من خلاله سياستها التعليمية الديمقراطية.

3-2-3- خطوات التسجيل:

حددت لوائح التعليم المنزلي في كيبيك خطوتين يجب أن تلتزم الأسرة بهما بحال اختيار التعليم المنزلي وهما:

الخطوة الأولى (الإشعار) : تشير اللوائح إلى أنه يجب إرسال اشعار كتابي من قبل أولياء الأمور إلى الوزير وإلى مركز الخدمة المدرسية أو مجلس مدرسة اللغة الإنجليزية أو مجلس إدارة الحالة الخاصة إذا اختار الآباء التعليم المنزلي في بداية العام الدراسي بحلول الأول من شهر تموز على أبعد تقدير. أو في غضون 10 أيام من اليوم الذي توقف فيه الطفل من الذهاب إلى المدرسة. حيث توفر الوزارة للوالدين على موقعها الالكتروني استمارة معلومات يوضع فيها اسم الطفل وعنوانه

وتاريخ ميلاده، اسم وعنوان ورقم هاتف والديه، وتاريخ توقف الطفل عن الالتحاق بمؤسسة تعليمية خلال العام الدراسي، وسوف يقر ممثل عن الوزير باستلام هذا الإشعار كتابياً في غضون 15 يوماً.

الخطوة الثانية (خطة أو مشروع التعلم): يجب على أولياء الأمور إرسال مستند إلى الوزير يصف خطة تعلم الطفل في موعد أقصاه 30 أيلول من كل عام، أو في غضون 30 يوماً من تاريخ توقف الطفل عن الالتحاق بمؤسسة تعليمية خلال العام الدراسي. ويوجد شروط يجب على الوالدين الالتزام بها في خطة مشروع التعلم، فعندما تقدم خطة تعلم الطفل خطياً إلى الوزير يجب أن تنص هذه الخطة على تطبيق أي برنامج من الدراسات التي وضعها الوزير وتشمل الأنشطة أو المحتوى الذي يحدده في المواد التالية : موضوع واحد للغة التدريس وموضوع آخر للغة الثانية حسب اختيار الوالدين، أحدهما باللغة الفرنسية والآخر باللغة الإنجليزية، المواد الإجبارية في مجال الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا وفي مجال الكون الاجتماعي، يتم اختيارها من بين تلك التي يتم تدريسها خلال دورة التعليم التي سيكون فيها الطفل إذا التحق بالمدرسة. وتشير خطة التعلم بشكل عام إلى العناصر التالية : وصف المنهج التعليمي المختار، برامج الدراسة المستهدفة بالإضافة إلى وصف موجز للأنشطة المختارة التي تتعلق بها، والمعارف والمهارات التي يجب اكتسابها، والموارد التعليمية التي سيتم استخدامها، وخطة تقريبية للوقت الذي سيتم تخصيصه لأنشطة التعلم، وأسماء وتفاصيل الاتصال الخاصة بأي منظمة ستساهم في تعلم الطفل بالإضافة إلى وصف لمحتوى مساهمتهم، وإجراءات تقييم تقدم الطفل التي سيتم تطبيقها والمستوى الأخير من الخدمات التعليمية التي تلقاها الطفل من مؤسسة تعليمية. ويمكن للوالدين الاتصال بإدارة التعليم المنزلي لطلب المساعدة في تطوير مشروع التعلم .ويمكنهم أيضاً الاتصال بالموارد المتاحة في مجتمعهم، مثل المجموعات أو المنظمات التي تقدم الدعم للعائلات التي اختارت التعليم المنزلي. يدرس الوزير مشروع التعلم المقدم من قبل الوالدين، إذا كان مشروع التعلم لا يفي بالشروط والأحكام المعمول بها، يقوم الوزير بإبلاغ أولياء الأمور كتابياً، موضحاً الأسباب

ومحدداً توصيات تهدف إلى تصحيح الوضع . ويجب على الوالدين في غضون 30 يوماً من هذا الإبلاغ تقديم مشروع تعليمي جديد إلى الوزير. ويحق للوزير، بناءً على طلب والدي الطفل المعاق أو الذي يعاني من سوء التكيف الاجتماعي أو صعوبات التعلم، إعفاؤه جزئياً من أحكام المادة 4 (Gouvernement du Québec, 2023 c).

نجد مما سبق أن وزارة التربية في كيبيك نظمت خطوات التعليم المنزلي وكانت متشددة في مشروع التعلم الذي يقدم للطفل للتأكد من أنه يسير بشكل مساوٍ مع أولئك الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة. كما حرصت على تعلم اللغتين الفرنسية والانكليزية بهدف الحفاظ على لغة تواصل تربطها مع بقية مقاطعات كندا.

3-2-4- المراقبة والإشراف والتقييم

لا يقف الأمر عند تقديم الأوراق الثبوتية وبيان خطة مشروع التعلم، وإنما يبقى هذا النوع من التعليم تحت رقابة الدولة وإشرافها وتقييمها لضمان حسن سير العملية التعليمية للأطفال المتعلمين في المنزل.

تراقب وزارة التربية والتعليم العالي التعليم المنزلي مع بداية دراسة خطة تعلم الطفل، ثم التأكد من تطبيق المتطلبات المتعلقة بتنفيذ هذه الخطة وتقييم تقدم الطفل. وأثناء تنفيذ مشروع تعلم الطفل يمكن للوالدين إجراء أي تغييرات يرونها ذات صلة بمشروع التعلم المقدم، لكن عليهم اطلاع الوزير على ذلك كتابياً في غضون 15 يوماً. ويجب على الآباء والأطفال حضور اجتماع متابعة للتحدث عن المشروع أو عن الصعوبات التي تواجههم في تنفيذه. تتم هذه المتابعة من خلال اجتماع خاص بمتابعة التعليم المنزلي، حيث يحرص ممثل الوزير على الاتفاق مع أولياء الأمور على موعد وشروط الاجتماع. هناك عدة طرق للاجتماعات ممكنة ويتم تحديدها قبل 15 يوماً على الأقل من عقد الاجتماع. يمكن عقد الاجتماع ، على سبيل المثال ، بشكل شخصي، عن طريق مكالمة فيديو عبر الإنترنت أو مؤتمر عبر الفيديو. وتختلف مدة الاجتماع حسب الحالة. وعلى الطفل مرافقة والديه أثناء اجتماع المتابعة. و يمكن للوالدين مرافقة الشخص الذي يختارونه خلال الاجتماع.

كما يجب على أولياء الأمور إعداد تقرير مكتوب عن حالة تنفيذ المشروع التعليمي وإرساله إلى الوزير بين الشهر الثالث والخامس بعد بدء تنفيذ مشروع التعلم. ويشير تقرير الحالة هذا إلى أنشطة التعلم التي تم تنفيذها حسب الموضوع أو التخصص، والوقت التقريبي المخصص لها، وإذا أمكن، أي تغييرات تم إجراؤها على مشروع التعلم. ويمكن للوالدين، مع احترام المواعيد النهائية المطبقة، إرسال تقرير الحالة وتقرير مرحلي لمنتصف المدة للطفل في نفس الوقت وعن طريق وثيقة واحدةً. أما تقييم الطفل فيجب على الآباء متابعة تقدم الطفل أثناء مشروع التعلم بواحدة أو أكثر من طرق التقييم المختارة من التالي: تقييم من قبل مركز الخدمة المدرسية أو مجلس إدارة مدرسة اللغة الإنجليزية أو الحالة الخاصة ذات الاختصاص القضائي أو الاختصاص القضائي، بما في ذلك اختبار مركز الخدمة المدرسية أو مجلس إدارة مدرسة، أوتقييم من قبل مؤسسة تعليمية خاصة، أو تقييم من قبل حامل رخصة التدريس. وفي كل عام يجب إرسال تقريرين خطيين عن تقدم الطفل إلى الوزير. حيث توضح هذه التقييمات التقدم المحقق في تعلم الطفل والتقييمات التي تم إجراؤها لقياسه. والتي ترفق مع تقرير نهاية المشروع. ثم يتم فحص تقارير تقدم الطفل من قبل الوزير مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الطفل ومشروع التعلم. وعندما يظهر تقدم الطفل فجوات، يشارك الوالدان والطفل في اجتماع يهدف إلى تحديد أليات سد هذه الفجوات. بالإضافة إلى التقييمات السابقة التي يتم اختيارها لتقييم تقدم الطفل، يجب على الطفل الخضوع لأي اختبار يفرضه الوزير، في موعد أقصاه نهاية مشروع التعلم حيث يكون المحتوى الذي يتم تدريسه قد غطى الأهداف التي يستهدفها برنامج المادة التي يتم تقييمها. ويجب على الوالدين احترام الجدول الزمني الرسمي للامتحانات الوزارية، لكن يجوز للوزير إعفاء الطفل من إجراء الاختبار في موعده إذا كان الطفل غير قادر على حضور الجلسات التي تعقد لهذا الغرض بسبب المرض أو لظروف استثنائية أخرى ويؤجل إلى جلسة أخرى. (Gouvernement du Québec, 2023 c).

نلاحظ مدى تشدد الوزارة في كيبيك في المتابعة والإشراف للتأكد من تقدم الطفل وجدوى مشروع التعلم المختار له.

3-2-5- المساعدة والدعم:

ترافق الوزارة العائلات من خلال تقديم المساعدة للآباء الذين يحتاجون إليها. تلعب إدارة التخصيص دوراً استشارياً، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة والموارد التعليمية وبرامج الدراسة الوزارية. ويجب أن يقدم مركز الخدمة المدرسية أو مجلس إدارة مدرسة اللغة الإنجليزية أو الحالة الخاصة الذي لديه سلطة قضائية الدعم للطفل على النحو المنصوص عليه في اللائحة المتعلقة بالتعليم المنزلي. يتكون هذا الدعم من إتاحة موارد مختلفة كجزء من تنفيذ مشروع التعلم وتقييم تقدم الطفل ويكون بناءً على طلب أولياء الأمور. فالطفل الذي يتبع برنامج التعليم المنزلي يتاح له وصولاً مجانياً إلى الكتب المدرسية والمواد التعليمية وهي نفسها التي سيتم توفيرها له إذا التحق بالمدرسة. لكن يجب أن يُذكر في مشروع التعلم أن هذه الكتب المدرسية والمواد التعليمية مطلوبة لتدريس الطفل. ويحق للطالب الحصول على مواد تعليمية مجانية عدا المواد التي يكتب أو يرسم فيها الطفل ومواد للاستخدام الشخصي. كما يتاح للطفل وصولاً مجانياً خدمة الدعم لاستخدام الموارد الوثائقية لمكتبة المدرسة، وخدمة المعلومات والتوجيه التربوي والمهني، وخدمة علم النفس والتثقيف النفسي والتعليم الخاص وخدمة التعليم العلاجي، وخدمة علاج النطق. يتم توفير هذه الخدمات عند توافرها ووفقاً لاحتياجات الطفل. ويتاح له أيضاً وصولاً مجانياً في واحدة على الأقل من المدارس المتاحة إلى : المكتبة المدرسية بالإضافة إلى الموارد الببليوغرافية والوثائقية الموجودة هناك، مختبر العلوم وكذلك المواد والمعدات المتعلقة باستخدامه، وقاعة الكمبيوتر وكذلك المواد والمعدات المتعلقة باستخدامه، قاعة المحاضرات وغرف الفن وكذلك المواد والمعدات المتعلقة باستخدامها، والمرافق الرياضية والترفيهية وكذلك المواد والمعدات المتعلقة باستخدامها. ويمكن أن يتلقى الطفل الذي تم الإعلان عن أهليته لتلقي تعليم باللغة الإنجليزية خدمات الدعم، إما من مجلس إدارة مدرسة للغة الفرنسية أو من مجلس مدرسة للغة الإنجليزية له سلطة قضائية على المنطقة التي يخدمها. كما يمكن أن يتلقى الطفل الذي لم يتم الإعلان عن أهليته لتلقي تعليم اللغة الإنجليزية خدمات الدعم

من مجلس مدرسة اللغة الفرنسية الذي يتمتع بسلطة قضائية على المنطقة التي يخدمها. بالإضافة إلى ما سبق يعقد مركز الخدمة المدرسية جلسات مجانية لتمكين الطفل من تلقي التعليم المنزلي و المشاركة في الأنشطة التحضيرية لأي اختبار يفرضه الوزير. كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة للسماح للطفل بالحصول على امتحاناته والامتحانات الوزارية مجاناً بهدف الحصول على الاعتمادات المطلوبة لإصدار شهادة معترف بها من قبل الوزير (Gouvernement du Québec, 2023 c).

نلاحظ مما سبق كيف تشجع وزارة التعليم في كيبيك التعليم المنزلي، حيث قدمت الدعم والمساعدة الكاملة من خلال توفير المواد التعليمية والموارد الضرورية التي تمكن الأسرة من تنفيذ مشروع التعلم بنجاح مع الطفل.

رابعاً- تحليل مقارن للتعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك:

يهتم هذا القسم من البحث بإجراء دراسة مقارنة تحليلية تفسيرية لأوجه الشبه والاختلاف بين التعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات الصلة والتي تركزت في عدد من المحاور المشتركة وهي :

- نشأة وتطور التعليم المنزلي.
- القوانين الحالية الناظمة للتعليم المنزلي والتي تشمل: إلزامية التعليم، الأسباب التي تسمح للأسرة بالتعليم المنزلي، خطوات التسجيل، المراقبة والإشراف والتقييم، والمساعدة والدعم.

4-1- نشأة وتطور التعليم المنزلي:

تتشابه كل من فرنسا وكيبيك في أن التعليم المنزلي في بداية ظهوره كان مفتوحاً لكل أسرة ترغب به بغض النظر عن حالة ووضع الطفل، ويمكن تفسير ذلك، بأن التعليم المنزلي كان ممارساً من قبل الأهالي قبل أي قرار يتعلق بالتعليم وإلزاميته، فقد كان الأطفال يتعلمون في المنزل من قبل مربي يعهد إليه برعاية الطفل وتعليمه، ولذلك بقي هذا الأمر مفتوحاً كون بعض الأسر اعتادت على هذا النمط من التعليم، كما أنها قادرة على تحمل أعبائه.

وتختلف كل من فرنسا وكيبيك في تاريخ بداية الإقرار بالتعليم المنزلي، ففي فرنسا بدأ التعليم المنزلي مع صدور قانون إلزامية التعليم في عام 1882 الخاص بتنظيم التعليم الابتدائي الإلزامي الذي كان من 6 إلى 13 سنة والذي أشار على أنه يمكن ممارسة هذا التعليم إما في المدارس العامة أو في المنزل، ووضح الشروط التي يجب أن يخضع لها التعليم المنزلي، وكيفية مراقبة الدولة له ونوع ومكان الاختبارات التي يجب أن يخضع لها الطفل. أما في كيبيك نلاحظ أولاً وجود فارق زمني بينها وفرنسا في صدور قانون التعليم الإلزامي، ففي كيبيك صدر هذا القانون في عام 1943 لكن لم يسمح بممارسة التعليم المنزلي مع صدوره، وهذا حتى عام 1988 والذي فيه تم تمديد الإعفاء من الالتحاق الإجباري في المدرسة، للأطفال المرضى أو المعوقين أو المطرودين منها، وكذلك الأطفال المتعلمين في المنزل، والذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا في عام 1998، وعندها كان هناك امكانية الاختيار بين التعليم العام المدرسي أو المنزلي. تعزو الباحثة هذا الاختلاف إلى طبيعة الإدارة في كل من فرنسا وكيبيك، فبداية إشراف الدولة على التعليم في فرنسا وامتلاك السمة المركزية جاء بعد الثورة الفرنسية التي بدأت في عام 1789 واستمرت حتى عام 1799، فبعد هذا التاريخ بدأ صدور القرارات التعليمية منها قرار إلزامية التعليم الذي فتح المجال لمتابعة التعليم المنزلي لمن يرغب ولكن تحت مراقبة الدولة. أما في كيبيك فهي المقاطعة الفرنسية الموجود في كندا والتي تتصف بإدارتها اللامركزية، حيث يوجد وزارة في كل مقاطعة فيها تحكمها قوانينها الخاصة التي تكون مسؤولة عنها، وهذا ما يفسر التأخر في وصول التعليم الإلزامي في كيبيك والذي يفسر أيضاً التأخر في إقرار التعليم المنزلي.

كما تختلف كل من فرنسا وكيبيك في التعديلات الأخيرة التي ظهرت مع آخر قانون للتعليم المنزلي في كل منهما، ففي فرنسا في عام 2021، أصبح التعليم الإلزامي يبدأ من عمر 3 سنوات بدل 6 سنوات ومعه أقر بأن هذا التعليم لم يعد مفتوحاً للجميع فقد أصبح يقتصر على حالات معينة التي يجب على الأهل احترامها والالتزام بها. أما في كيبيك ففي عام

2017، تم اعتماد القانون رقم 144 الذي يحدد الشروط المتعلقة بالتعليم المنزلي والمعايير التنظيمية المطبقة على التعليم المنزلي مع بقاء هذا التعليم مفتوحاً لكل من يرغب بممارسته لكن ضمن احترام قوانينه. ويمكن تفسير ذلك أيضاً إلى السياسة التعليمية الفرنسية الجديدة التي تحاول من خلالها الدولة ضمان حصول جميع الأفراد على التعليم نفسه في ضوء قانون إلزاميته الجديد، بينما في كيبيك فهي تحاول الحفاظ على الحرية التعليمية، كما أن التأخر في وصول التعليم الإلزامي فيها يفسر الطبيعة الحديثة لظاهرة التعليم المنزلي كبديل للتعليم المدرسي الإلزامي.

وتختلف كل من فرنسا وكيبيك من ناحية تعداد أطفال التعليم المنزلي السنوي، حيث نلاحظ أن تعداد الأطفال التعليم المنزلي في فرنسا يفوق تعداد أطفال التعليم المنزلي في كيبيك، ويعود هذا إلى اختلاف التعداد السكاني في كُلٍّ منهما.

4-2- القوانين الحالية الناظمة للتعليم المنزلي:

4-2-1- إلزامية التعليم:

تتشابه كل من فرنسا وكيبيك بربط المرحلة العمرية المحددة في قانون إلزامية التعليم مع المرحلة العمرية الموافق عليها بممارسة التعليم المنزلي. كما تتشابهان من ناحية مكان إقامة الطفل فقوانين إلزامية التعليم والتعليم المنزلي تنطبق فقط على الأطفال المقيمين. كما أشارت كل منهما على أنه يمكن أن يتم التعليم المنزلي من قبل الوالدين أنفسهم أو من قبل شخص من اختيارهم. ويمكن تفسير هذا التشابه إلى حرص كل منهما على التأكيد على حرية وحق الأسرة بممارسة التعليم المنزلي في سن الإلزام، وحقهم أيضاً باختيار الشخص المناسب لتطبيقه، لكن في إطار القانون والمتابعة لضمان حصول أي طفل مقيم على أراضيهما على التعليم المناسب.

وتختلفان من ناحية بداية سن الإلزام، ففي فرنسا يبدأ حالياً التعليم الإلزامي من عمر 3 سنوات ويستمر حتى 16 سنة، أما في كيبيك من عمر 6 إلى 16 سنة. ويعود ذلك إلى تأكيد فرنسا على أهمية مرحلة ما قبل المدرسة، بالإضافة لقدرتها

الاقتصادية والتربوية على تأمين هذا التعليم بشكل إلزامي ومجاني الذي تضمن من خلاله اكتساب الطفل للمهارات الأساسية التي تساعده على متابعة تعليمه بسير ونجاح في المراحل التالية.

4-2-2- الأسباب التي تسمح للأسرة بالتعليم المنزلي

تتشابه كل من فرنسا وكيبيك بالسبب الصحي للطفل أو وجود إعاقة تمنعه من ذهاب الطفل إلى المدرسة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص كل منهما على تأمين الوضع التعليمي الأنسب بحال وجود وضع صحي يعيق الطفل إما من الذهاب إلى المدرسة، أو السير بالعملية التعليمية كما هو مطلوب، بالإضافة إلى إدراك أهمية تأمين نوع التعليم الذي يتناسب مع إمكانيات وقدرات هذه الفئة من الأطفال.

وتختلف كل من فرنسا وكيبيك ببقية الشروط، ففي فرنسا في عام 2021 تم تحديد حالات معينة للتعليم المنزلي والذي كان قبل هذا التاريخ مفتوحاً لكل من يرغب بممارسته، فمع القرار الأخير أصبح مسموحاً فقط بحال كان الطفل يمارس نشاط رياضي أو فني مكثف، أو بسبب عدم ثبات مكان إقامته، أوبعد منزله عن المدرسة، أو وجود موقف خاص بالطفل يحفز المشروع التربوي، أو سبب يهدد سلامته الجسدية أو المعنوية في مدرسته. أما في كيبيك فالتعليم المنزلي هو حق لكل أسرة ترغب بذلك بالإضافة إلى الإعفاء بحال الطرد من المدرسة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص الحكومة الفرنسية اليوم على متابعة التعليم الإلزامي ضمن مؤسساتها، لكنها لم تقف في وجه حالات معينة وجدت أن التعليم المنزلي يحق ويصلح لها، أما كيبيك فتأكيداً منها على حرية الآباء باختيار التعليم الأنسب لأبنائهم وقدرتهم على السير به كما هو مطلوب جعلت هذا التعليم متاحاً لكل من يرغب به.

4-2-3- خطوات التسجيل:

تتشابه كل من فرنسا وكيبيك في بعض الخطوات وهي التصريح المسبق للإدارة التعليمية المسؤولة عن ذلك، وبمحتويات هذا التصريح من هوية الطفل، وهوية الوالدين، مع ذكر العنوان الذي ستتم فيه ممارسة التعليم المنزلي.

وتختلفان في بعض الخطوات، ففي فرنسا على الأسرة أن تحدد مع التصريح المرسل سبب الاختيار وترسل كل الثبوتيات التي تؤكد حالة الطفل. أما في كيبيك بعد إرسال التصريح، يجب إرسال مستند آخر يحتوي مشروع أو خطة تعلم الطفل. كما تختلفان من ناحية دراسة الطلب ففي فرنسا تتم دراسة الطلب ومن الممكن قبوله أو رفضه أما في كيبيك يحرص الوزير على دراسة مشروع التعليم المقدم من قبل الوالدين والذي يجب أن ينص على تطبيق أي برنامج من الدراسات التي وضعها فإذا كان المشروع لا يفي بالشروط والأحكام المعمول بها، يقوم بإبلاغهم لتقديم تقديم مشروع تعليمي جديد. وتفسر الباحثة هذا نتيجة اختلاف الأسباب التي تسمح بالتعليم المنزلي في كل منهما.

كما تختلفان في لغة التعليم، ففي فرنسا تعليم الطفل يكون فقط باللغة الفرنسية كلغة أساسية. أما في كيبيك بالرغم من أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، يوجد شروط توجب على الوالدين الالتزام بها في خطة مشروع التعلم منها إدخال اللغتين الفرنسية والانكليزية. ويعود ذلك إلى كون اللغة الرسمية في فرنسا هي اللغة الفرنسية فقط والتي تسعى إلى الحفاظ عليها من خلال التعليم، أما في كيبيك فبالرغم من أنها مقاطعة فرنسية، يوجد فيها بعض الأقليات المتحدثة باللغة الانكليزية وهي أيضاً مقاطعة تنتمي لكندا التي تتكلم بقية مقاطعاتها باللغة الانكليزية، وبالتالي تحرص كيبيك على الحفاظ على لغة تواصل تربطها مع بقية المقاطعات.

4-2-4- المراقبة والإشراف والتقييم:

تتشابه كل من فرنسا وكيبيك من ناحية جعل هذا التعليم تحت المراقبة والإشراف والتقييم ففي كل منهما يخضع الطفل للمراقبة من الجهة المسؤولة عن التعليم المنزلي للتأكد من أنه يتعلم ويكتسب المعرفة المطلوبة. ويمكن تفسير ذلك كون أن التعليم المنزلي منح للأسرة في سن التعليم الإلزامي والذي يلزم الدولة على التأكد من اكتساب الأطفال الذين هم في سن الالزام للتعليم المناسب.

لكن تختلفان في طريقة المراقبة والإشراف والتقييم، ففي فرنسا حيث يجب على العمدة إجراء تحقيق بشأن الطفل المتعلم في عائلته اعتباراً من السنة الأولى حتى يبلغ الطفل 16 عاماً، بهدف السيطرة و ضبط أسباب اختيار هذا النمط وما إذا كان متوافقاً مع الظروف الصحية والمعيشية للأسرة والتحقق من أن الطفل يتلقى ويتقن جميع متطلبات القاعدة المعرفية المشتركة المطلوبة من وزارة التربية في فرنسا في سن التعليم الإلزامي. أما في كيبيك تراقب وزارة التربية والتعليم العالي التعليم المنزلي. وتتمثل هذه المتابعة بدراسة خطة تعلم الطفل والتأكد من تطبيق المتطلبات المتعلقة بتنفيذ هذه الخطة من خلال حضور الآباء والأطفال لاجتماع متابعة للتحدث عن الخطة وإعدادهم فيما بعد لتقرير مكتوب عن حالة تنفيذ المشروع التعليمي وإرساله إلى الوزير. ويمكن تفسير ذلك كون فرنسا اعتمدت على دراسة الحالة التي بناءً عليها تم قبول التعليم المنزلي فهي لم تحدد خطة تعلم معينة إنما اكتفت بالتأكد من أن الطفل يكتسب المعارف المطلوبة في كل مستوى من قبل الوزارة، أما في كيبيك اعتمدت في قبولها على خطة التعلم التي يجب أن تلتزم بشدة بالشروط التعليمية المطلوبة وبالتالي اعتمدت في مراقبتها منذ البداية على محتوى الخطة ومتطلبات تنفيذها.

وتختلف كل من فرنسا وكيبيك بطرق التقييم، ففي فرنسا لا يخضع الطفل للتقييمات الوطنية. حيث يقوم المفتش الأكاديمي بالمراقبة الفردية للطفل مرة واحدة على الأقل في السنة، فيقوم بفحص المعارف والمهارات التي اكتسبها الطفل من خلال

مقابلة مع والدي الطفل ومن خلال تمارين (كتابية أو شفهية) يقوم بها الطفل تتناسب مع عمره وحالته الصحية. بعد ذلك يقوم المفتش بتقييم أن المعرفة والمهارات تتوافق مع تلك المطلوبة. بحال كانت نتائج الفحص غير كافية، يتم تحديد موعد فحص ثانٍ. أما إذا اعتبرت نتائج الفحص الثاني غير كافية، يطلب من الآباء تسجيل الطفل في مدرسة في غضون 15 يوماً من تاريخ الإبلاغ. في كيبيك يجب على الآباء متابعة تقدم الطفل أثناء مشروع التعلم بواحدة أو أكثر من طرق التقييم المختارة وهي : تقييم من قبل مركز الخدمة المدرسية أو مجلس إدارة مدرسة اللغة الإنجليزية أو الحالة الخاصة ذات الاختصاص القضائي أو الاختصاص القضائي، بما في ذلك اختبار مركز الخدمة المدرسية أو مجلس إدارة مدرسة، أوتقييم من قبل مؤسسة تعليمية خاصة، أو تقييم من قبل حامل رخصة التدريس. و يجب في كل عام إرسال تقريرين خطيين عن تقدم الطفل إلى الوزير التي يتم فحصها من قبله، بحال أظهر تقدم الطفل فجوات، يشارك الوالدان والطفل في اجتماع يهدف إلى تحديد أليات لسدها. بالإضافة إلى هذه التقييمات، يجب على الطفل الخضوع لأي اختبار يفرضه الوزير. نجد في كيبيك تنوع وحرية أكثر في التقييمات التي يخضع لها الطفل للتأكد من تقدمه ويمكن تفسير ذلك على اعتبار أن فرنسا ذات إدارة مركزية، متشددة أكثر من ناحية التقييم، فهي تعتمد وتثق فقط بالتقييم الذي يتم من قبل الجهات المسؤولة فيها عن ذلك، أما كيبيك نوعت في أساليب التقييم بحكم وجود مشروع تعلم خاص بكل طفل من أطفال التعليم المنزلي، ففتحت المجال للأسرة باختيار نوع التقييم الذي يرغبون به ويناسب مشروعهم وأضافت تقييم إجباري من قبل الوزير.

4-2-5- المساعدة والدعم:

تختلف كل من فرنسا وكيبيك بنوع المساعدة المقدمة لطفل التعليم المنزلي، في فرنسا يوجد دعم مالي يدخل ضمن التعويضات العائلية لأطفال التعليم من صندوق الإعانة. لكن لا تستفيد الأسرة من بدل العودة إلى المدرسة، ولا يستفيد الطفل من المنح التعليمية، أما في كيبيك تقدم الوزارة الدعم من إتاحة الموارد المختلفة التي تساعد على تنفيذ مشروع التعلم

من كتب ومواد التعليمية، وتسمح له باستخدام الموارد المدرسية في أحد المدارس القريبة كالمكتبة والمخبر، والقاعات التعليمية والرياضية وخدمات الدعم التربوي والمهني والنفسي والخدمات الخاصة بتعلم اللغة الفرنسية والانكليزية، وجلسات مجانية لتمكين الطفل من اجتياز اختبار الوزير. نلاحظ أن فرنسا اكتفت بالدعم المادي الذي يدخل ضمن التعويض العائلي فقط بينما كيبيك كان دعمها يقوم على تأمين جميع المستلزمات التي تساعد على تنفيذ مشروع التعلم بنجاح وربما يعود ذلك إلى اختلاف النهج الذي يسير عليه التعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك وقد يعود أيضاً إلى رغبة فرنسا في تقليص عدد أطفال التعليم المنزلي لديها على عكس كيبيك التي تشجع عليه وتؤيده من خلال الدعم المناسب الذي تقدمه لممارسيه. وفي نهاية الدراسة التحليلية المقارنة يمكن عرض أبرز نقاط التشابه والاختلاف بين التعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك من خلال الجدول الآتي :

الجدول (1): نقاط التشابه والاختلاف بين التعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك

التعليم المنزلي في فرنسا وكيبيك	نقاط التشابه تتشابه كل من فرنسا وكيبيك ب :	نقاط الاختلاف تختلف كل من فرنسا وكيبيك ب :
نشأة وتطور التعليم المنزلي	-جعل التعليم المنزلي في بداياته مفتوحاً لكل أسرة ترغب بذلك.	-بداية الإقرار بالتعليم المنزلي: في فرنسا عام 1882، أما في كيبيك عام 1945. -تاريخ التعديلات الأخيرة الخاصة بالتعليم المنزلي: في فرنسا عام 2021، أما في كيبيك عام 2017. -تعداد أطفال التعليم المنزلي السنوي: عدد أطفال التعليم المنزلي في فرنسا يفوق العدد الموجود في كيبيك.
القوانين الحالية المتعلقة بإلزامية التعليم	-ربط المرحلة العمرية المحددة في قانون إلزامية التعليم مع المرحلة العمرية الموافق عليها بممارسة التعليم المنزلي. -تطبيق قوانين التعليم المنزلي على الأطفال المقيمين فقط. -ممارسة التعليم المنزلي من قبل الوالدين أنفسهم أو من قبل شخص من اختيارهم.	-بداية سن الإلزام: في فرنسا يبدأ من عمر 3 سنوات، أما في كيبيك من عمر 6 سنوات.
القوانين الحالية المتعلقة بالأسباب التي تسمح للأسرة بالتعليم المنزلي	-السماح بممارسة التعليم المنزلي بسبب الوضع الصحي للطفل أو وجود إعاقة تمنعه من الذهاب إلى المدرسة.	-حالات التعليم المنزلي: في فرنسا هذا التعليم محصوراً بحالات معينة، أما في كيبيك هو حق لكل أسرة ترغب بذلك.

القوانين الحالية المتعلقة بخطوات التسجيل	–التصريح المسبق للإدارة التعليمية المسؤولة عن ذلك.	–محتويات التصريح: في فرنسا على الأسرة أن تحدد مع التصريح المرسل سبب الاختيار مع إرسال كل الثبوتيات التي تؤكد حالة الطفل. أما في كيبيك بعد إرسال التصريح، يجب إرسال مستند آخر يحتوي مشروع أو خطة تعلم الطفل. –دراسة الطلب: في فرنسا تتم دراسة الطلب ومن الممكن قبوله أو رفضه أما في كيبيك تتم دراسة مشروع التعليم المقدم، فإذا كان لا يفي بالأحكام المعمول بها، تتم المطالبة بتقديم مشروع تعليمي جديد. –لغة التعليم: في فرنسا تعليم الطفل يكون فقط باللغة الفرنسية كلغة أساسية. أما في كيبيك يجب إدخال اللغتين الفرنسية والانكليزية.
القوانين الحالية المتعلقة بالمراقبة والإشراف والتقييم	–جعل التعليم المنزلي تحت المراقبة والإشراف والتقييم للتأكد من أن الطفل يتعلم ويكتسب المعرفة المطلوبة.	–طريقة المراقبة والإشراف: في فرنسا يجب على العمدة إجراء تحقيق بشأن الطفل المتعلم في عائلته اعتباراً من السنة الأولى حتى يبلغ الطفل 16 عاماً، بهدف ضبط أسباب اختيار هذا النمط وما إذا كان متوافقاً مع الظروف الصحية والمعيشية للأسرة والتحقق من أن الطفل يتلقى ويتقن جميع متطلبات القاعدة المعرفية المشتركة المطلوبة. أما في كيبيك تتمثل المتابعة بدراسة خطة تعلم الطفل والتأكد من تطبيق المتطلبات المتعلقة بتنفيذ هذه الخطة من خلال حضور الآباء لاجتماع متابعة للتحدث عن الخطة وإعدادهم فيما بعد لتقرير مكتوب عن حالة تنفيذ المشروع التعليمي وإرساله إلى الوزير. –طرق التقييم: في فرنسا لا يخضع الطفل للتقييمات الوطنية، حيث يقوم المفتش الأكاديمي بالمراقبة الفردية للطفل مرة واحدة على الأقل في السنة، أما في كيبيك يجب على الآباء متابعة تقدم الطفل أثناء مشروع التعلم بواحدة أو أكثر من طرق التقييم المختارة و يجب في كل عام إرسال تقريرين خطيين عن تقدم الطفل إلى الوزير، كما يجب على الطفل الخضوع لأي اختبار تفرضه الوزارة.
القوانين الحالية المتعلقة بالمساعدة والدعم	----	–أنواع الدعم: في فرنسا يوجد دعم مالي يدخل ضمن التعويضات العائلية لأطفال التعليم من صندوق الإعانة. لكن لا تستفيد الأسرة من بدل العودة إلى المدرسة، ولا من المنح التعليمية، أما في كيبيك تقدم الوزارة الدعم الكامل للطفل من خلال إتاحة الموارد التعليمية والمدرسية والخدمية المختلفة التي تساعد على تنفيذ مشروع التعلم.

خامساً: مقترحات لتطبيق التعليم المنزلي في الجمهورية العربية السورية :

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة المقارنة لخبرة التعليم المنزلي في كل من فرنسا وكيبيك، يمكن تقديم إجراءات مقترحة لتطبيق التعليم المنزلي في سورية وتتمثل هذا المقترحات بما يلي:

أولاً: تشريع التعليم المنزلي ووضع قانون خاص به ويتحقق ذلك عن طريق افتتاح قسم خاص للتعليم المنزلي في الوزارة، يضم مجموعة من القيادين الإداريين والتربويين مهمتم:

– عمل دراسة لمشروع التعليم المنزلي في سورية بهدف إصدار قانون يشرعه ويجعله من بين الخيارات المتاحة للآباء بحال رغبوا بممارسة هذا النوع من التعليم البديل.

– المراقبة والإشراف والتقييم بعد التشريع وإصدار اللوائح الخاصة بالتعليم المنزلي وذلك بالتعاون مع مديرين للتعليم المنزلي في الفروع التي من الممكن إنشاؤها على مستوى المديريات في مختلف المناطق.

ثانياً: تحديد القوانين واللوائح الناظمة للتعليم المنزلي على النحو التالي:

– ربط السن المحدد للتعليم المنزلي ببداية ونهاية سن التعليم الإلزامي في سورية أي من عمر 6 إلى 14 سنة وأن يشمل فقط الأطفال المقيمين فيها.

– أن يتم التعليم المنزلي من قبل الوالدين أو أي شخص متخصص من اختيارهم.

– تحديد الأسباب التي تسمح للأسرة باختيار التعليم المنزلي، فمن الممكن مع بداية تطبيقه أن يكون متاحاً فقط لحالات معينة مثل وجود حالة صحية أو إعاقة، أوممارسة نشاط معين، أو بعد المدرسة، أو عدم استقرار أسرة الطفل، أو حالة الأطفال الموهوبين، أو تعرض الطفل للتنمر داخل المدرسة، مع إمكانية جعله مفتوحاً فيما بعد لمن يرغب بذلك بغض النظر عن الأسباب السابقة وذلك بعد التأكد من مدى نجاح مشروع التعليم المنزلي مع الحالات السابقة.

– تحديد خطوات التسجيل والتي يجب أن تبدأ أولاً بالتصريح عن الاختيار وأسبابه قبل بداية العام الدراسي أو بغضون 10 أيام بحال توقف الطفل عن الذهاب للمدرسة خلال العام الدراسي. أن يتضمن هذا التصريح كل المعلومات الخاصة بهوية الوالدين والطفل والعنوان والأشخاص المسؤولين عن التعليم المنزلي وشهاداتهم وأسماء الجمعيات أو المؤسسات التي قد تساعد في تعليم الطفل منزلياً مع إرفاق كافة الثبوتيات التي تؤكد حالة الطفل، وأن يتم هذا التصريح عن طريق استمارة يتم ملؤها الكترونياً على موقع الوزارة. ثانياً إرسال مستند يتضمن مشروع التعلم الخاص بالطفل والمعد من قبل الوالدين

وبمساعدة بعض المختصين بحال واجهوا بعض الصعوبات والمشكلات عند إعداده. أن يتضمن هذا المشروع كل المعارف والمهارات والمواد التعليمية التي تحددها الوزارة والمطلوبة في كل مرحلة عمرية والتي يجب على الطفل اكتسابها بحال التحق بالمدرسة العامة، مع السماح بإجراء بعض التعديلات حسب حالة الطفل وخاصة الصحية منها أو الطفل الموهوب. وأن تكون اللغة العربية لغة التعليم الرئيسية مع إدخال اللغة الانكليزية كلغة ثانية في مستوى الحلقة الأولى، ثم الفرنسية كلغة ثالثة في مستوى الحلقة الثانية، أي السير مع ما هو مطلوب من الطفل بحال التحق بالمدرسة العامة. ثالثاً دراسة الملف من قبل لجنة مختصة بالتعليم المنزلي من أجل القبول أو التعديل على الخطة أو الرفض.

- إجراء المراقبة والمتابعة الفصلية من قبل الجهة المسؤولة عن التعليم المنزلي لضبط أسباب الاختيار وفيما إذا كانت الظروف الصحية والمعيشية للأسرة تناسب هذا النوع من التعليم. وأيضاً للتأكد من حسن سير تنفيذ خطة التعلم المتبعة مع الطفل ويكون ذلك من خلال حضور اجتماعات متابعة مع الجهات المسؤولة عن التعليم المنزلي بحضور الطفل والشخص أو الأشخاص المسؤولين عن تعليمه للتحدث عن سير تعلم الطفل والصعوبات التي تواجههم، بالإضافة لإرسال تقارير دورية عن تقدم الطفل إلى هذه الجهة.

- إجراء التقييمات المناسبة للطفل على مستويين : تقييمات متابعة خلال العام الدراسي من قبل الآباء في أحد المدارس العامة أو الخاصة أو أي مركز تحدده الوزارة، على أن ترسل نتائج هذه الاختبارات إلى الجهات المختصة لدراستها، وتقييمات في منتصف العام الدارسي وفي نهايته تتم حصراً من قبل الوازرة، تكون على شكل مقابلة مع الوالدين، واختبارات شفهية وكتابية خاصة بالطفل، على أن تتم هذه الاختبارات بعد إعلام الأسرة بهدف التحضير المسبق لها. بحال أثبتت الاختبارات عدم تحقيق الحد الأدنى مما هو مطلوب، تتم إعادة الامتحان أو يطلب من الأهل تسجيل الطفل في مدرسة عامة.

– تقديم الدعم المادي والمواد التعليمية لطفل التعليم المنزلي كتلك التي تقدم للأطفال في المدارس الحكومية من كتب ومستلزمات دراسية مع السماح له باستفادة من المكتبة والمخابر والقاعات الرياضية وخدمات الدعم النفسي المتاحة في أحد المدارس القريبة من منزل الطفل، وأن توفر له أيضاً جلسات مجانية لتمكينه من اجتياز اختبار الوزارة. إن نوعية الدعم المقدم وغناه يساعد في نجاح التعليم المنزلي ويشجع الأسرة على الاستمرار والمتابعة.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

Funding:

this research is funded by Damascus university – funder No. (501100020595).

المراجع:

1- أبو حلاوة، كريم، محفوض عقيل، القش، محمد، ياغي، كنان، حمد، إنصاف وعلي، مدين. (2018). التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف (تحليل وتركيب التعليم). *مداد. مركز دمشق للأبحاث والدراسات*. سلسلة قضايا التنمية البشرية (3) : 1-43.

2- أحمد، شاكر. (1998). التربية المقارنة، الأصالة المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والحليج العربي ومصر. بيت الحكمة للإعلام والنشر. 143.

3- بسيوني، وفاء. (2014). مصر بلا مدارس. العصرية للنشر والتوزيع. 339.

4- السمان، أحمد. (2022). متطلبات تطبيق التعليم المنزلي في مصر في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف. (3) : 1-33.

5- السيد، محمود. (2018). النظام التعليمي في سورية، واقعاً وتحدياتٍ رئيسية وارتقاءً. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. 86 (4) : 925-954.

6- عرابي، بلال. (2018)، بناء سورية و إعمارها في التعليم، الإعمار والبناء في سورية. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنساني. 34 (عدد خاص) : 149-172.

7- نذر، علي (2021)، تعرف على واقع التعليم المنزلي في العالم العربي. الميادين. 15/ شباط/ 2023.
https://www.almayadeen.net/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%8A&section=all&page=1&sortBy=relevance&fromDate=&toDate

8- نذر، علي .(2021). واقع التّعلم المنزلي في لبنان من وجهة نظر الأهل ومشروعيّته بالنّسبة لبعض المعنيين في القطاع التّربوي، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، جامعة القديس يوسف في بيروت.

9- Abuzandah, S. (2020). *History of Homeschooling. Recherche Gate*. 01.03.2023. https://www.researchgate.net/publication/344755568_History_of_Homeschooling .

10- Behiels, M. (2023). Quebec Province, Canada. Encyclopaedia Britannica. 03.02.2023. https://www.britannica.com/place/Quebec-province

11- Brabant, C . (2004). L'Education à Domicile au Québec, les Raisons du Choix des Parents et les Principales Caractéristiques Sociodémographiques des Familles. Master en Education, Faculté de l'Education, l'Université de Sherbrooke, Canada.

12- Bruter, A. (2007). L'Enseignement de l'Histoire à l'Ecole Primaire, de l'a Révolution à nos Jours, Textes Officiels, Tome I : 1793-1914. Institut National de Recherche Pédagogique. 400.

13- Direction de l'Information Légale et Administrative. (2020). Instruction dans la Famille. Le Site Officiel de l'Administration Française. 10.03.2023. https://www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F23429

14- Farenga, P. (2015). Homeschooling. Encyclopedia Britannica. 14.2.2023. https://www.britannica.com/topic/homeschooling

15- France Education International. (2023). Le Système Educatif Français. 10.02.2023. https://www.france-education-international.fr/article/le-systeme-educatif-francais?langue=fr

16- Gaither, M. (2017). Homeschool : An American History (2nd. Ed.). New York : Palgrave Mac-millan. 317.

17- Gouvernement du Québec. (2023). Système d'Education au Québec. Québec. 10.04.2023. https://www.quebec.ca/education/etudier-quebec/systeme-education

18- Gouvernement du Québec. (2023). Loi Sur l'Instruction Publique. Éditeur Officiel du Québec. 176. 10.04.2023. https://www.legisquebec.gouv.qc.ca/fr/pdf/lc/I-13.3.pdf

19- Gouvernement du Québec. (2023). Règlement sur l'enseignement à la maison, chapitre I-13.3, r. 6.01, 1er janvier 2023. 1.06.2023.

20- https://www.legisquebec.gouv.qc.ca/fr/document/rc/I-13.3,%20r.%206.01

21- Kochenderfer, R. and Kanna, E. (2002). Homeschooling for Success: How Parents can greate a Superior Education for their Child. New York: Warner Bros. 304.

22- L'Agora. (2020). Éducation à Domicile, Une Agora, Une Encyclopedie. 20.05.2023. https://agora.qc.ca/dossiers/education_a_domicile

23- Lefèvre, M. (2010). Le Soutien Américain à la Francophone, Enjeux Africains, 1960-1970. Presses des Sciences Po. 296.

24- Le Service Public de la Diffusion du Droit. (2020). Loi Du 28 Mars 1882 portant sur l'Organisation de l'Enseignement Primaire. Légis France. 20.03.2023. https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/LEGITEXT000006070887/

25- Lips, D and Feinbe, E. (2008). Homeschooling: A Growing Option in American Education. The Heritage Foundation, Leadership for America, No.2122.

26- Ministère de l'Éducation et de l'Enseignement Supérieur. (2023). Enseignement à la Maison. 10.04.2023.http://www.education.gouv.qc.ca/gouvernance-scolaire/aide-et-soutien/enseignement-a-la-maison/

27- Ministère de l'Éducation et de l'Enseignement Supérieur. (2018). Table de Concertation Nationale en Matière d'Enseignement à la Maison. Bibliothèque et Archives Nationales du Québec : 22.

28- Morasse, M.E. (18 oct. 2021). Moins d'enfants Scolarisés à Domicile cette année. La Presse. 25.05.2023.https://www.lapresse.ca/actualites/education/2021-10-18/moins-d-enfants-scolarises-a-domicile-cette-annee.php

29- Ouellet, E. (2016), L'Ecole à la Maison : Les Motifs des Parents-Enseignants et les Pratiques Adoptées. Master en Education, l'Université du Québec à Montréal.

30- Proboeuf, P. (2021). Aux frontières de l'école : les Choix Parentaux en Matière d'Instruction ″Alternative″. Thèse à l' Ecole Doctorale de Sciences Po, Institut d'Etudes Politiques de Paris - Sciences Po.

31- Proboeuf, P, Torres, N. (2021). Instruction en Famille et "Ecole à la Maison", entre Choix, Droits et Contraintes. Pistes de Recherche et Enjeux Politiques pour l'Avenir, SciencesPo, CNRS, Février 2021.

32- Rivero, L. (2008). The Homeschooling Option : How to Decide When it's Right for Your Family. New York: Palgrave Macmillan. 225.

33- Robert, A. D. et Seguy, J. Y. (2015). L'Instruction dans les Familles et la Loi du 28 mars 1882 : Paradoxe, Controverses, Mise en Œuvre (1880-1914). Histoire de l'Education, 144, 29-52.

34- Wagnon, S. (2020). Instruction à Domicile : de quoi parle-t-on ?. Université de Montpellier. 10.04.2023.https://www.umontpellier.fr/articles/instruction-a-domicile-de-quoi-parle-t-on

35- Whitaker, J. (2005). Homeschooling. Encyclopedia of School Psychology. Sage Publications. Inc. 03.02.2023. https://www.doi.org/10.4135/9781412952491.n136

36- Woloch, I, Elkins, T.H and Fournier, G. (2023). French Republic. Encyclopaedia Britannica. 03.02.2023. https://www.britannica.com/place/France